الأمم المتحدة A/S-22/PV.4

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون

**الجلسة العامة ٤**
الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**البند ٣ من جدول الأعمال**

**وثائق تفويض الممثلين إلى الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة**

**(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض** (A/S-22/8)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): **تبت الجمعية الآن في توصيات لجنة وثائق التفويض الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها. واعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟**

اعتمد مشروع القرار (القرار S-22/1)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): **ونكون بذلك قد اختتمنا نظرنا في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال.**

**وقبل أن نتناول البند التالي المدرج في جدول الأعمال لعصر هذا اليوم، أود أن أذكّر الوفود بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية الثلاث التالية أن تدلي ببيانات في المناقشة في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين: الرابطة الكاريبية لصيانة الموارد الطبيعية، ومركز الموارد المعني بشواغل منطقة المحيط الهادئ، وحركة عموم أفريقيا. وعليه، فإن هذه المنظمات غير الحكومية الثلاث ستضاف إلى أسفل قائمة المتكلمين في الجلسة الأخيرة لهذا المساء.**

**البند ٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**استعراض وتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): **أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سورين بتسوان، وزير خارجية تايلند.**

**السيد بتسوان** (تايلند) (تكلم بالانكليزية): **يشرفني أن أتكلم أمام معاليكم السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا والرئيس الحالي للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأود أن أتوجه بالتهنئة إلى معاليكم على توليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنني لعلى ثقة تامة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستسفر عن نتائج هامة تحت توجيهكم القدير.**

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-40548

*0040548*

وقبل أسبوعين فقط رحبنا بانضمام جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا إلى أسرة الأمم المتحدة. وحقيقة أن آخر الأعضاء الجدد في هذه الهيئة هم من الدول الجزرية الصغيرة النامية تأتي بمثابة تذكرة لنا بمبدأ تعلقنا به منذ وقت طويل، وهو أن جميع الدول بغض النظر عن حجمها، تضطلع بدور هام وأساسي في الدفع قدما بقضية السلام والازدهار للبشرية. وفي الوقت نفسه يجري تذكيرنا بأن للدول الجزرية الصغيرة النامية احتياجاتها ومصالحها الخاصة التي ينبغي لنا أن نعمل جاهدين من أجل الوفاء بها.

ولذا، فإن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ما كان يمكن لها أن تأتي في وقت أفضل من هذا الوقت. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي في معظمها عبارة عن بقع صغيرة من اليابسة يحيط بها البحر الأزرق اللامتناهي، تمثل حالات خاصة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن هذه الجزر تتمتع بجمال طبيعي لا يضارع، فإنها تقوم على أنظمة إيكولوجية هشة وبالتالي فإنها ضعيفة جدا. فارتفاع مستويات البحر، والكوارث الطبيعية، والحوادث المتصلة بالنقل البحري، وتناقص المياه العذبة، والموارد والمشاكل الساحلية والبحرية المرتبطة بالسياحة واستخدام الطاقة تشكل ضغوطا هائلة على النظم الإيكولوجية للجزر وعلى اقتصاداتها.

ولذا يتعين على المجتمع الدولي وعلى الدول الجزرية الصغيرة أن تواجه هذه التحديات انطلاقا من روح الشراكة بحسب ما اتفق عليه في مؤتمر بربادوس العالمي المعقود في ١٩٩٤. والمهمة المنوطة بنا استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وإيجاد الوسائل الفعالة لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق أهداف الخطة.

إن تغير المناخ وأثره على ارتفاع مستوى البحر يشكلان تهديدا خطيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفضلا عن مسألة الآثار الاقتصادية، هناك مسألة البقاء نفسها. ومن ثم، هناك حاجة ماسة إلى أن يرقى المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الصناعية، إلى مستوى الالتزام بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمعاهدات المتصلة بها. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزود البلدان الجزرية الصغيرة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا لكي تساعد على تخفيف آثار تغير المناخ.

وتايلند، من جانبها، تواصل دعمها الثابت للجهود الدولية الرامية إلى تخفيض غازات الدفيئة. وحكومة تايلند الملكية، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تنفذ برامج متنوعة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، مثل حملات صيانة الطاقة. وقد صدق مجلس وزراء تايلند مؤخرا أيضا على التوقيع على بروتوكول كيوتو ودفع عملية التصديق قدما، مدللا بذلك على تصميمنا القوي على المساعدة على التخفيف من آثار الاحترار العالمي.

ومما يؤسف له أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيرا ما تخضع لقوى لا يمكنها التحكم فيها. فالكوارث الطبيعية، والحوادث المتعلقة بالملاحة البحرية تؤثر تأثيرا ضارا وشديدا على اقتصاد هذه الجزر وعلى بيئتها. ولهذا، تؤيد تايلند الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، الرامية إلى مساعدة هذه الدول على مواجهة كل من الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان.

والتنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس يتطلب موارد لا تستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتحمل تكلفتها. ومن الضروري تعبئة موارد من جهات خارجية استكمالا للموارد المحلية الشحيحة. وتدعيم المؤسسات، وتطوير الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، كلها عناصر رئيسية في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على البناء في هذه الدول، وتحتاج إلى تمويل كاف. ولهذا، من المؤسف أن هناك انخفاضا منتظما في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة إلى هذه الدول الجزرية. ومع انعدام الموارد المالية الكافية، تجد الدول الجزرية الصغيرة نفسها تحت ضغط كبير لحماية البيئة، ولتفضيل النمو قصير الأجل على صيانة الموارد لأجل طويل. وما تمس الحاجة إليه للغاية هو الوصول إلى تدفقات يمكن التنبؤ بها من الموارد المالية الجديدة والإضافية. ونحث مجتمع المانحين على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها، ليتوصل إلى الهدف المتفق عليه، وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي.

ومما يزيد من حدة آثار الهبوط الكبير في التمويل الخارجي نقص العائد من صادرات الدول الجزرية، ويرجع ذلك من ناحية إلى الاتجاهات المتدنية لأسعار السلع الأساسية. ويؤثر ذلك على القدرة العامة للدول الجزرية على المحافظة على النمو الاقتصادي والتنمية، ويخفض مستوياتها المعيشية، ويهدد النظم البيئية فيها.

وفي هذا الصدد، تتيح تايلند معاملة تفضيلية في التجارة مع بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مشروع النظام العالمي للتفضيل التجاري بين البلدان النامية؛ وفضلا عن ذلك، قررت تقديم تخفيض طوعي ومن جانب واحد في التعريفة الجمركية لعدد من المنتجات المستوردة من بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تعزيز إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق. ويمكن للبلدان المتقدمة النمو، انطلاقا من روح الشراكة الحقيقية، أن تشارك في ذلك عن طريق زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإتاحة معاملة تفضيلية لصادرات الدول الجزرية الصغيرة ضمن إطار اتفاقات منظمة التجارة الدولية.

وأثمن ممتلكات الدول الجزرية الصغيرة النامية مواردها البشرية. ولا يزال بناء القدرات أمرا حاسما في الجهود الطويلة الأمد التي تبذلها هذه الدول الجزرية لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا، تقدم تايلند، بالتعاون مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية، منحا دراسية للدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ في إطار برنامج تايلند للتعاون الدولي. ويجري تدريب المشتركين في هذا البرنامج في تايلند في قطاعات متنوعة، مثل الصحة العامة، والزراعة، والبيئة. ورغم الكساد الحالي، لا تزال تايلند ملتزمة بالتعاون مع مجتمع المانحين في مواصلة تقديم التعاون والمساعدة التقنيين إلى هذه البلدان، في إطار قدرتنا الحالية.

والدول الجزرية الصغيرة جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي. وجدول أعمال القرن ٢١ يؤكد أهمية الشراكة العالمية في المسؤوليات العامة والمتميزة التي تقع على عاتق الدول بشأن التنمية المستدامة. وتايلند، بوصفها بلدا ناميا، تتعاطف مع التحديات التي تواجهها هذه الدول الجزرية، وتناشد بقوة المجتمع الدولي عدم إغفال تقدم هذه الدول الجزرية ورفاهها في هذا العالم السريع الوتيرة، الذي يتميز بالعولمة المكثفة وتزايد الترابط. ومصالح هذه الدول الجزرية الصغيرة تحتل في خطة التنمية العالمية نفس القدر من الأهمية الذي تحتله القضايا الأكبر المتعلقة بالقضاء على الفقر وحماية البيئة في جميع أنحاء العالم.

وهناك حاجة إلى تدعيم الشراكة وحسن النية اللذين التزم بهما عدد كبير منا قبل خمس سنوات في بربادوس، حرصا - على الأقل - على المحافظة على القدرة الاقتصادية لهذه الدول الجزرية، والحفاظ على الأشكال العديدة للجمال الطبيعي النادر الذي لا يوجد إلا في هذه الدول الجزرية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جانيت بوستويك، وزيرة خارجية كمنولث جزر البهاما.

**السيدة بوستويك** (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): ترحب جزر البهاما بعقد هذه الدورة الاستثنائية، وستعمل بالتعاون معكم، ومع هذه الجمعية، أثناء نظرنا في طرائق تحسين تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتنعقد هذه الجلسة الاستثنائية في وقت حاسم تزيد فيه أهمية الشواغل التي جرى الإعراب عنها في بربادوس. فبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسه في خطر.

والدول الجزرية الصغيرة النامية أشد البلدان معاناة من الآثار المدمرة لتغير المناخ، بما في ذلك الارتفاع المتوقع والمستمر في درجة حرارة العالم، وارتفاع مستوى البحر، والأعاصير المدمرة.

ومنذ بضعة أيام فقط شهد أرخبيل البهاما أثر الإعصار المداري فلويد، الذي ألحق أضرارا كبيرة بالهياكل الأساسية والممتلكات. وفقدت الأسر منازلها، وعانت الأعمال التجارية من خسائر واسعة، وتضررت قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك ضررا جسيما. وفي إحدى جزرنا الشمالية طما البحر أميالا على البر. ومن حسن طالعنا أنه لم تحدث سوى وفاتين بسبب الإعصار.

والتحدي المتمثل في إعادة البناء بعد هذه الكارثة الطبيعية الكبرى تحد رهيب بالنسبة لأي بلد. ولا سيما بالنسبة لدولة أرخبيلية صغيرة مثل جزر البهاما، التي يتعيَّن عليها أن تضاعف جميع الجهود في مجال الاستجابة والإنعاش عدة أضعاف - بينما لا يتوفر لديها ألا طاقة محدودة للقيام بذلك.

وبالنيابة عن حكومة وشعب جزر البهاما، أعرب عن تقديرنا العميق للدعم السخي الذي قدمته حتى الآن الدول والوكالات الدولية والجيران الطيبون.

وهذه الجلسة الاستثنائية تمثّل وقتا صالحا لمراجعة الحساب. فالدول الجزرية الصغيرة النامية أخذت زمام المبادرة للمضي ببرنامج عمل بربادوس إلى الأمام. وجزر البهاما، بدورها، تقوم بتنفيذ أهداف برنامج العمل.

ففي عام ١٩٩٤ أنشأنا لجنة جزر البهاما للبيئة والعلم والتكنولوجيا. وتؤدي هذه اللجنة وظيفة التنسيق والتعاون والتشاور في المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة وحفظها. وفي عام ١٩٩٥ عيّنت جزر البهاما سفيرا معنيا بالبيئة.

ولجنة البيئة والعلم والتكنولوجيا مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات البيئية للحكومة. وهذه تشمل الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة؛ والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل، التي يجري وضعها بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتشمل كذلك برنامج التعزيز المؤسسي، المدعوم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والخطة الاستراتيجية لمصائد الأسماك. وتوفّر السياسة المتعلقة بالغابات، التي أجيزت بالفعل، الإدارة الصحيحة لموارد الغابات. وتعتزم الحكومة اتخاذ المزيد من التدابير مثل سن تشريع بيئي شامل وتوعية المواطنين والزوار بشأن المبادئ المستدامة بيئيا.

وسنتفادي النظرة التهكمية والاتهامات المتعلقة بالتخلي عن الالتزامات. وتجاربنا الأخيرة تضطرنا إلى أن نكون واقعيين ومتجهين إلى العمل، وإلى تناول استعراض مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه مستشعرين العجالة. ونود أن نركّز ونبني على أمثلة من الشراكات القائمة على النتائج والعمل المشترك الذي مكّن من تحقيق تقدم أمام التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتشمل الأمثلة البارزة لهذا التعاون مذكرة التفاهم التي يجري وضعها الآن بين أفراد هامين ومؤسسات رئيسية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وتخطيط منطقة البحر الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي، الذي يموله مرفق البيئة العالمية وتساعده منظمة الدول الأمريكية. وتمثل الخطوة الأخيرة خطوة أولى هامة تجاه تمكين بلدان الجماعة الكاريبية من التكيف مع الاحترار العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. وسيكون من دواعي الشرف لجزر البهاما أن تشارك، مع بليز وجامايكا، في الجزء المختص بمراقبة الشعاب المرجانية من هذا المشروع.

وعلى الرغم من تسليمنا بالتقدم المحرز، ندرك أن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة من المجالات التي تحتاج إلى المزيد من العمل. ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وبناء القدرة - ولاسيما في مجالات البحوث والتنمية - وتدريب وتوافر العلماء المؤهلين على أساس مستدام، مسائل أساسية. وفرص التدريب المتاحة حاليا عن طريق التحالفات الإقليمية ودون الإقليمية والمساعدة الدولية، تحتاج إلى تعزيز.

وقد أكد مؤتمر بربادوس على أهمية وضع مؤشرات أخرى للضعف تعكس حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوحّد بين الضعف البيئي والضعف الاقتصادي. ونحث الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على دراسة هذا الموضوع بعناية وإعداد مؤشر بحلول سنة ٢٠٠٠، يعكس بدقة حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيعني الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة خاصة أن هذه المياه ستلقى الحماية الملائمة. فسيكون مطلوبا من المستخدمين العمل بطريقة تتسق مع مفهوم المنطقة الخاصة. وفي حالات الحوادث المتعلقة بالنقل البحري، ستتحسن تدابير الاستجابة الطارئة لمنع التدهور البيئي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للذين دعّموا بلدان الجماعة الكاريبية في مبادرتنا، ولا سيما في النظر في مشروع قرارنا المتعلق بمنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ونحن نشيد بمشروع القرار هذا بوصفه مشروعا ذا مزية خاصة، ونأمل أن يعتمد في الوقت المناسب بتوافق الآراء.

لقد وفّر برنامج عمل بربادوس الخطة الأولية لإيجاد سبل ووسائل لكفالة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكن للأسف، لم تُخرج هذه الخطة الجزر بعد من المياه العاتية، ولا تزال الجزر تواجه التحديات البيئية، والعولمة و/أو القيود الاقتصادية. وحان الوقت ليعترف المجتمع الدول بأن بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية أمر لا بد منه لنا جميعا.

وتؤيد جزر البهاما إجراء الاستعراض اللاحق لبرنامج عمل بربادوس في سنة ٢٠٠٤. ويحدونا الأمل في أن يتمخض الاستعراض الحالي عن تجديد الالتزام ومضاعفة الجهود، حتى يكون هناك تقدم كبير وواضح في استعراضنا لسنة ٢٠٠٤.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليلا راتسيفاندريامانانا، وزيرة الشؤون الخارجية في مدغشقر.

**السيدة راتسيفاندريامانانا** (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن التهانئ الخالصة للغاية والحارة التي يوجّهها وفد مدغشقر إليكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية، إنما توجّه إليكم بوصفكم دبلوماسيا موهوبا وبوصفكم ممثلا مقدرا لناميبيا، وهي بلد تتشرف مدغشقر بأن تتمتع بعلاقات تعاون أخوي عريقة جدا معها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تأييدنا القوي للأمين العام، السيد كوفي عنان، في الجهود الدؤوبة التي يبذلها للدفاع عن المُثل العليا النبيلة لمنظمتنا.

ونرحب بانضمام مملكة تونغا وجمهوريتي كيريباس وناورو إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة.

ويرحب وفدي بما توليه جمعيتنا من أهمية خاصة لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الطابع الخاص بعقدها هذه الدورة الاستثنائية من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد منذ خمس سنوات.

ومدغشقر جزيرة تقع في جنوب غرب المحيط الهندي على بعد ٤٠٠ كيلومتر من الساحل الشرقي لموزامبيق. وعلى الرغم من أن مدغشقر تعد جزيرة كبيرة، فإننا نواجه يوميا المشاكل التي تتشاطرها الدول الجزرية الصغيرة، وتشمل هذه المشاكل الأعاصير المدارية التي تتعرض لها مدغشقر خمسة شهور في السنة؛ والكوارث التكنولوجية مثل الانسكابات النفطية في البحر التي حدثت في الشهور الأخيرة، والشحنات الغامضة التي تنقل النفايات السامة التي تعبر الجزء الجنوبي من المحيط؛ وسلب مواردنا البيولوجية؛ ونحر شواطئ البحر؛ وتدهور تراثنا الثقافي نتيجة لعدوان الثقافات الغربية. ولهذه الأسباب تابع بلدي باهتمام خاص الجهد المُضطلع به في شتى المحافل الدولية بغية التصدي لتلك المشاكل.

ومنذ مؤتمر بربادوس، شاركت مدغشقر في الاجتماعات التالية: حلقة العمل المتعلقة بتصميم المشاريع التي عقدت في تورين في عام ١٩٩٥، وحلقة العمل التدريبية المتعلقة بالتعاون فيما بين الدول الأفريقية الجزرية الصغيرة التي عقدت في موريشيوس عام ١٩٩٧، وحلقة العمل المشتركة بين الأقاليم المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي عقدت في تورين عام ١٩٩٧، والمؤتمر الوزاري المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي الذي عقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهذا الاستعراض الوجيز يقصد به مجرد التشديد على الأهمية التي نعلقها على أنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن هنا اليوم في نيويورك لكي نكرر التأكيد مرة أخرى على التزامنا بتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية ولكي نوضح أن مدغشقر على الرغم من كِبَر حجمها المعترف به، تشاطر غيرها من جزر العالم مشاغلها وما تعانيه من عوائق. والتحديات الموجودة في هذا المجال كثيرة ومتنوعة؛ فهي اقتصادية، وسياسية واجتماعية وبيئية وثقافية.

ولما كنا الآن بصدد إجراء تقييم لتلك المشاكل التي جرى تحليلها وتسليط الاهتمام الدولي عليها ككل بكل جوانبها وبكل ما يكتنفها من خطورة وتعقيد، فإنني لن أتعرض لها، وخاصة لأن مَن سبقوني من المتكلمين قد أشاروا إليها فعلا. ولكن اسمحوا لي بأن أذكّر بالجهود التي بذلها بلدي لمواجهة هذه التحديات.

على الصعيد الدولي، صدقت مدغشقر في العام الماضي على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وعلى المستوى الإقليمي، تشارك مدغشقر في وضع سياسة إقليمية للتنمية المستدامة بالاشتراك مع لجنة المحيط الهندي. وسيتم التصديق على تلك السياسة في اجتماع القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وتتضمن السياسة الإقليمية للتنمية المستدامة مشروع إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي. علاوة على المشروع الإقليمي لمكافحة الانسكابات الهيدرو - كربونية، الذي يموله المرفق البيئي العالمي والبنك الدولي، والذي يجري تشغيله الآن.

وعلى الصعيد الوطني، وضعت حكومتي خطة عمل بيئية أدرجت فيها إدارة المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي ضمن أولوياتنا.

وختاما، أود أن أشدد على الأهمية التي نعلّقها على التجارة، التي عرفها المؤتمر الوزاري المعقود في مالطة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كأحد المجالات السبعة ذات الأولوية.

والتكامل الإقليمي هو الرد على العولمة وكانت مدغشقر أول بلد في لجنة المحيط الهندي يُبلغ الأمانة العامة بقراره المتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى، على أساس تبادلي، من إجراء تخفيض قدره ٨٠ في المائة من التعريفة الجمركية لهذا العام على المنتجات الواردة من البلدان الأعضاء. وهذه التعريفة التفضيلية الممنوحة للبلدان الأعضاء هي مقدمة لمنطقة تجارة حرة.

وهذه بعض الإنجازات التي تمت في منطقتنا وفي بلدي. وستكون هذه الجهود عديمة الجدوى وقد لا يمكن مواصلتها دون الحصول على دعم المجتمع الدولي. وإنني بحاجة إلى التذكير بأن تنفيذ برنامج العمل، وهو الهدف من وراء هذه المبادرات، يستند إلى شراكة ثلاثية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ويشارك وفدي في الآراء المعرب عنها في الوثائق المقدمة إلينا فيما يتعلق بتقييم الالتزامات التي قطعتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على نفسها والتي قطعها سائر المجتمع الدولي وذلك بعد أن شارك بنشاط في العملية التحضيرية لهذه الدورة. ونود أن نعيد التأكيد في هذه الدورة على التزامنا بمواصلة تنفيذ برنامج العمل. كما ننضم إلى المطالبين بأن يعمل المجتمع الدولي على توفير الوسائل الفعالة للقيام بذلك؛ وعلى الأخص توفير موارد مالية إضافية جديدة كافية يمكن التنبؤ بها وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات من ٩١ إلى ٩٥ من برنامج العمل.

وبينما نقر المجالات ذات الأولوية المبيَّنة في الوثيقة الختامية لاجتماعنا، نود مع ذلك أن نشدد على تدعيم المساعدة التقنية والمؤسسية والمالية في مجالات الصيانة والإدارة والاستعمال المستدام للموارد الساحلية والنظم الإيكولوجية ومكافحة تدفق النفايات ودعم الآليات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية ولا سيما في مجال التجارة.

وختاما، أود أن أبرز أهمية الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في تنفيذ برنامج العمل، وخاصة من خلال لجنة التنمية المستدامة. وأود هنا أيضا أن أشكر البلدان والهيئات الدولية والمنظمات الأخرى التي قدمت لنا الدعم من أجل تنفيذ استراتيجياتنا الإنمائية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إندونيسيا، السيد علي العطاس.

**السيد العطاس** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي ومن حُسن حظي أن أشارك في الدورة الاستثنائية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل برمادوس بعد مرور خمس سنوات على اعتماده في عام ١٩٩٤. وأود أن أبعث بتقديرنا لرئيس مجموعة الـ ٧٧ على بيانه المستنير بشأن هذا الموضوع الهام في بداية مناقشاتنا.

تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية بجمال مثير ورائع. كما أنها تقوم بدور فريد كملاذ لموارد إيكولوجية وبيولوجية متنوعة لا حصر لها. ولكن نظمها الإيكولوجية هشة وسكانها ضعفاء في مواجهة كثير من التحديات الإنمائية. وصغر حجمها يؤدي إلى تضخيم مشاكلها وهم يقاسون من لهيب العولمة، والآثار المعاكسة لتغير المناخ، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق وغير ذلك من القيود. ومن ثم فإننا نتجمع هنا اليوم في دورة استثنائية لنجري استعراضا شاملا لبرنامج عمل برمادوس، وهو البرنامج الذي وضع لمعالجة عدد من المشكلات الشديدة الأهمية التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن ثم مساعدتها في رفع مستويات معيشتها ورفاهها.

وإندونيسيا كبلد يتكون من ١٧٠٠٠ جزيرة، يشترك معظمها في مواجهة تحديات التنمية ومصاعبها الأمر الذي يثقل كاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها تؤيد تأييدا تاما تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو الثمرة الأساسية للمؤتمر العالمي الذي عُقد في بريدغتاون، ببربادوس في عام ١٩٩٤.

علاوة على ذلك، نرحب بالفرصة التي يوفرها هذا الاستعراض الشامل للتأمل في هذا البرنامج القيم ولتقييمه والالتزام به مجددا وعقد العزم على التحرك قدما.

إن لجنة التنمية المستدامة، بصفتها لجنة تحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، قامت بعمل عظيم في إعداد التقرير المعروض علينا. وكان من دواعي سروري أيضا التقدم المحرز خلال المشاورات غير الرسمية. وحكومتي

تعيد تأكيد التزامها بمواصلة تنفيذ برنامج العمل والتزامها به وتأييدها له. ونأمل أن نتمكن، عن طريق تحفيز العمل على تنفيذ البرنامج، أن نخلص الدول الجزرية الصغيرة النامية من القيود التي تقف حجر عثرة في طريق نموها المستدام وتنميتها المستدامة وتحقيق مستويات معيشة أعلى.

إن الزخم الأولي لتنفيذ برنامج العمل أضعفته إلى حد كبير قوى العولمة وتحرير التجارة وأيضا القبول الواسع النطاق لنموذج إنمائي يحبذ إطلاق عنان قوى السوق بدلا من التعاون المتعدد الأطراف. وقد أدى هذا إلى انخفاض في تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى القضاء على قدرتها على المنافسة في التجارة العالمية.

وفي حالة جزر المحيط الهادئ، حدث انخفاض حاد في عوائد الصادرات نتيجة تراجع القوى الشرائية لشركائها التجاريين الآسيويين بسبب الأزمة المالية. وفي المحادثات التحضيرية في شهر نيسان/أبريل الماضي، اتفق المانحون، كما فعلوا قبل خمس سنوات في بربادوس، على أن البرنامج لكي ينفذ تنفيذا كافيا، فمن الضروري توفير موارد مالية جديدة وإضافية له يمكن التنبوء بها. إلا أن البلدان المانحة لم تقابل الجهود التي بذلتها البلدان النامية بمثلها، وواصلت النكوث بالتزاماتها.

وعلاوة على ذلك، ستجد الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة أكبر، بسبب خطى العولمة السريعة وتكنولوجيتها غير الكافية، في جذب الاستثمارات والتدفقات المالية الأخرى.

وهكذا، فإن التحدي الحاسم الذي يواجهنا في تنفيذ برنامج عمل بربادوس هو ضرورة تعبئة الموارد المالية للوفاء بأولويات ومسؤوليات البرنامج، وعلى وجه الخصوص في مجالات بناء القدرات وبناء المؤسسات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وللحفاظ على هذا الجهد، ينبغي رسم خطط متكاملة تشارك فيها طائفة واسعة النطاق من الوكالات الحكومية والمجتمع المدني وسائر العناصر الإنمائية الفاعلة الأخرى.

في التجارة الدولية تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات ساعد قرار منظمة التجارة العالمية على جعلها مستعصية الحل برفض أحقيتها في المعاملة التفضيلية، بدلا من مساعدتها على زيادة قدرتها على التنافس. وهذا سيقيد حصيلتها الخارجية المحدودة فعلا ويعرض اقتصاداتها الضعيفة لمخاطر أكبر. لذلك من الأهمية أن يساعد المجتمع الدولي على تعزيز قدرات البلدان الجزرية الصغيرة النامية على التنافس واحتفاظها بالمعاملة التفضيلية في نظام تجاري متعدد الأطراف. ومن الأساسي أيضا تناول مسألة وصولها إلى الأسواق وتحسين قدرتها على التنافس في التجارة العالمية بشكل فعّال.

وفيما يتعلق بنقل المخلفات الضارة عبر حدود الدول، نرحب بالتقدم المحرز خلال المشاورات غير الرسمية المؤدية إلى آلية دولية تضم جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة التي ستتناول هذه الشواغل بأسلوب محدد وشامل.

في عصر العولمة هذا ليس هناك بديل عن التعاون الدولي وتعزيز الشراكة المنصفة لضمان التنفيذ الناجح لبرنامج عمل بربادوس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يوسف أويدراوغو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

**السيد أويدراوغو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): قبل أيام قليلة ضرب الإعصار فلويد جزر البهاما قبل أن يضرب الولايات المتحدة، ودمر وسحق بشدة اقتصاد تلك الجزر، والأسوأ، أنه ألحق الموت بأسر كثيرة. ومناظر الخراب لا تزال حية في أذهاننا.

لذلك لا بد لي أن انتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى لكل الذين تأثروا عن مشاعر المؤاساة والحنان والتضامن.

لقد ذكرتنا تلك الكارثة بالمخاطر والمصاعب العديدة التي تواجه السكان الجزريين. ولذلك ترحب بوركينا فاسو بالمبادرة الإيجابية التي قامت بها الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية بشأن المشاكل المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نقدر بشكل خاص أيضا حقيقة أن بإمكان بوركينا فاسو، كبلد مغلق يعاني من مخاطر مناخية مثل الجفاف والتصحر وأنماط الأمطار التي لا يمكن توقعها، أن تتفهم تماما ما تعنيه قسوة الطبيعة وشدتها.

عندما اعتُمد برنامج عمل بربادوس في ١٩٩٤، مثّل التزاما رسميا من جانب المجتمع الدولي بدعم جهود الدول الجزرية لضمان النمو المستدام والتنمية المستدامة في بلدانها، حيث تحبط قوى الطبيعة التي لا ترحم بل حتى العدائية وبشكل متكرر أكثر التوقعات تفاؤلا.

وبعد خمس سنوات من وضع ذلك البرنامج، ما الذي تبينه قائمة الحسابات؟ أولا، ينبغي أن نؤكد من جديد أهمية وصحة البرنامج، لأن ظاهرتي العولمة وتحرير التجارة تؤكدان أهميته، وكذلك عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ثانيا، من المهم تأكيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتحمل، بالرغم من المصاعب العديدة التي تواجهها، مسؤولياتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهي لا تزال تضع باستمرار مبادرات لتكفل النجاح التام للبرنامج. وهذه النقطة أوضحت في البيانات التي استمعنا إليها في هذه الدورة.

غير أن المجتمع الدولي يجب أن يدعم هذه الجهود دعما ملموسا وأكثر تصميما. ومن المهم في هذا الصدد أن تراعى جميع القطاعات الأساسية التي تتطلب تنفيذ تدابير عاجلة.

إلا أن عددا من المجالات الحاسمة يجب اتخاذ إجراء حاسم فيها، دون تجاهل المسائل الأخرى. وهذه تتضمن المشاكل المتعلقة بالتغير المناخي، التي تعد هذه الدول في كثير من الأحيان ضحاياها الأساسيين؛ والكوارث الطبيعية والإيكولوجية، وأيضا تلك التي يسببها التنوع المناخي؛ وموارد المياه العذبة؛ والموارد الساحلية والبحرية، التي يعد الحفاظ عليها أمرا حاسما؛ والمشاكل المتعلقة بالطاقة أو بالنهوض بالسياحة المستدامة.

إلا أن مستقبل برنامج العمل يعتمد إلى حد بعيد على قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذه، ويعتمد بصورة خاصة على إرادته للقيام بذلك، عملا بالالتزامات التي تم التعهد بها في عام ١٩٩٤ وأعيد تأكيدها في الدورة الاستثنائية المكرسة لمتابعة مؤتمر قمة ريو.

ويحدو بوركينا فاسو الأمل في أن نتمكن لدى اختتام الدورة الحالية، رغم أننا لا نستطيع أن نتغلب على العزلة الطبيعية التي تعيشها الدول الجزرية الصغيرة النامية، من العمل معا حتى تشعر بقدر أكبر من تضامن مجتمع الأمم هذا معها، وهو المجتمع الذي نحن جزء منه، بكل ما في الكلمة من معنى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جان برونك، وزير البيئة في هولندا.

**السيد برونك** (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية عن الدول الكبيرة وعن الدول النامية التي تتصل اتصالا بريا مباشرا مع جيرانها. ومرد هذه الاختلافات إلى وضعها الجغرافي المميز. فهي تنطوي على قيود - قيود تتعلق بحجم اقتصاداتها وقيود تتعلق بتنوع وسائل اتصالاتها. وهذا يسفر عن قيد ثالث ألا وهو اتسام هيكلها الانتاجي بأحادية الجانب. وهذه الاعتبارات تجعلها عرضة لمؤثرات من الخارج. وعندما نضيف عامل هشاشتها البيئية، يصبح واضحا أنها تتصف بوضع خاص.

إن هذا الضعف المحدد الذي تتصف به البلدان الجزرية الصغيرة النامية كان في البداية موضع اعتراف في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومن ثم في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس. فواردات الدول الجزرية الصغيرة النامية وصادراتها باهظة الثمن نسبيا، بسبب اعتمادها على شبكات النقل لمسافات بعيدة.

وبالإضافة إلى كون الدول الجزرية الصغيرة النامية ضعيفة اقتصاديا، فهي ضعيفة بيئيا. وكثيرا ما تتصف سواحلها بالهشاشة. وهي مسؤولة عن مناطق فريدة في نوعها من حيث تنوعها الأحيائي. ونظرا لصغر مساحتها وعزلتها وهشاشة أنظمتها البيئية الجزرية، فإن تنوعها الأحيائي من أشد التنوعات الأحيائية عرضة للخطر في العالم. وبغية حماية هذه الأصول الثمينة، من الضروري تنظيم أو حتى منع استيراد النفايات والمواد الخطيرة والمشعة أو نقلها عبر الحدود الوطنية.

والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة للتهديدات الناجمة عن تغير المناخ. فتغير المناخ مسألة عالمية، بيد أن البلدان المنخفضة التي تحيط بها البحار ستكون البلدان الأولى التي تواجه العواقب المترتبة على ارتفاع مستوى البحر والتقلب الشديد في حالة المناخ. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مزيد من الوقت أكثر مما تحتاجه البلدان الغنية لاستعادة عافيتها

بعد تعرضها للأعاصير والفيضانات. وهذا يعني أن من الضروري مساعدة هذه البلدان في التصدي للآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ، ومساعدتها أيضا في تعزيز قدرتها المؤسسية على الحيلولة دون التأثر بهذه العواقب. وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، ستتوفر للدول الجزرية الصغيرة النامية الموارد المالية وأنواع المساعدة الأخرى المقدمة في إطار بروتوكول كيوتو، ولا سيما آلية التنمية النظيفة، التي نأمل أن يبدأ تطبيقها قريبا. لذا ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تفصح عن احتياجاتها - لا احتياجاتها المالية فحسب، وإنما أيضا احتياجاتها المتعلقة بقدرتها التكنولوجية والمؤسسية والتحليلية - بأوضح ما يمكن عن طريق اتصالاتها الوطنية بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

في غضون السنوات القليلة الماضية بذلت عدة بلدان جزرية صغيرة نامية جهودا كبيرة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولقد أظهرت التزاما قويا بتحقيق تنميتها المستدامة. وهي تحاول أن تغتنم الفرص التي تسنح لها أيضا نتيجة الحاجة الخاصة التي تعيشها. وهذه الفرص تتمثل في السياحة المستدامة، وتجدد مصادر الطاقة، وإمكانية الوصول إلى الموارد البحرية. ذلك هو السبيل الصحيح الذي ينبغي أن نسلكه. ويتعين على بقية المجتمع العالمي أن يدعم هذه الجهود، بروح حقيقية من التضامن والمسؤولية المشتركة من أجل النظام البيئي العالمي والشعوب التي تعيش في بيئات ضعيفة في شتى أنحاء العالم.

وهولندا، مع جزيرة أروبا وجزر الأنتيل الهولندية - وهما اقتصادان جزريان ضمن مملكة هولندا - ملتزمة بالتنمية المستدامة لجميع البلدان النامية، بما في ذلك الجزر الصغيرة. ونحن نعطي أفضلية للتعاون المتعدد الأطراف. وتتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية المساعدة إلى حد كبير من المنظمات المتعددة الأطراف. ونحن نفعل ذلك ليس من أجل تجنب زيادة العبء على قدراتنا المؤسسية المحدودة فحسب، وإنما أيضا للتركيز على الخصائص المشتركة للبلدان النامية، ولا سيما في ميدان البيئة.

وثمة اعتراف متزايد بأن الحفاظ على كوكبنا مسؤولية جماعية. فهو يتطلب سياسات جيدة للتنمية المستدامة، وهي سياسات تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، يتعين دعمها بالتعاون الدولي والإقليمي. وهولندا على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد زمبابوي، السيد تيكاونا جوكونيا.

**السيد جوكونيا** (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): ترحب زمبابوي، بوصفها بلدا ناميا، بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد كان المؤتمر المعقود في بربادوس عام ١٩٩٤ بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أول دليل على قيام الشراكة العالمية التي تأسست في مؤتمر قمة الأرض المنعقد عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل. فلقد اجتمعت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واتفقت على التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة - وهي التنمية المرهونة بتاريخها وقوتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ التنمية التي تلبي احتياجاتها الراهنة دون تهديد رفاه الأجيال المقبلة بتقويض البيئة التي ترتكز عليها جميع دعائم الحياة.

ولقد دعا برنامج بربادوس إلى اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية. والمجالات الـ ١٤ ذات الأولوية الموجزة في برنامج العمل ذاك تضمنت شواغل قطاعية من قبيل المياه العذبة، وتغير المناخ، والتنوع الأحيائي، والموارد البحرية والسياحة، فضلا عن مسائل شاملة من قبيل تنمية الموارد البشرية والتمويل وتقديم الدعم في وضع الخطة موضع التنفيذ.

والتقدم الكبير الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية دليل على استحقاقها لملكية برنامج عمل بربادوس وعلى قبولها بالمسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة. وإبان السنوات الخمس الماضية اضطلعت الدول الجزرية الصغيرة بإصلاحات داخلية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى المستوى الإقليمي، أدركت أنها لن تبقى على قيد الحياة إلا إذا تصرفت مجتمعة في استغلال مواردها الطبيعية. فكل واحدة منها صغيرة إلى درجة لا تستطيع معها أن تتصدى بشكل كامل للمشاكل الجديدة التي تنبثق من عالم يتغير فيه النظام الاقتصادي على نحو سريع. وتم تطوير شراكات قوية من أجل مضاعفة

الفرص المتاحة ومن أجل التقليل من القيود التي تواجهها الدول الصغيرة كأطراف بمفردها.

ومن أسف أنه بسبب عدم توافر الدعم والتسهيل الدوليين الضروريين والمكملين، فإن الجهود الصادقة التي بذلتها الدول الجزرية الصغيرة لم تؤد إلى تحقيق الحد الأقصى من المنافع. وجرى في أوساط المجتمع الدولي حوار دون اتخاذ أي قرار، والعديد من القرارات لم تصاحبها إجراءات، مما أدى إلى تراكم اليأس فوق مشاعر الإحباط. والواقع أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يتهددها التهميش في الاقتصاد العالمي الناشئ بسبب استمرار حالة ضعفها، التي لم تعالج إلى حد كبير.

وتقوم الحاجة إلى شراكة جديدة من أجل تحفيز الاستثمار وتوليد فرص العمل في الدول الجزرية الصغيرة، على أساس الإدارة المستدامة لمواردها المحدودة. وينطبق هذا بصورة خاصة على قطاعات الطاقة المتجددة، والسياحة المستدامة، والزراعة ومصايد الأسماك والموارد الساحلية والبحرية، وموارد التنوع الأحيائي، ومصادر المياه العذبة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير داعمة لتعزيز بيئة تفسح المجال أمام الاستثمار والمساعدة الخارجية. وينبغي لها أن تعبئ الموارد والاستثمار؛ وينبغي لها أن تسهل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ كما يتعين عليها أن تعزز بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب وإذكاء الوعي وتطوير المؤسسات.

وفي مجال البيئة، لم تقابل الجهود الوطنية مرة أخرى بالدعم الدولي الضروري، وبالرغم من شحة التمويل سارت معظم الدول الجزرية الصغيرة قدما بشأن الحماية البيئية بما يتماشى وبرنامج عمل بربادوس. وابتكر العديد منها خططا خضراء وأنشأ مجالس أو وكالات للتنمية المستدامة. وحتى اليوم، تم تنفيذ العشرات من المشروعات وطنيا وإقليميا، مع أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالمزيد. فالدول الجزرية الصغيرة ينبغي ألا تترك وحدها تتصدى بكل أوجه ضعفها للعواصف والآثار المترتبة على ظاهرة النينيو وغير ذلك من الكوارث الطبيعية الخطرة.

وفيما يتعلق بالتجارة، تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثلها مثل العديد من البلدان النامية الأخرى، مهددة بالوقوع في براثن أزمة تتزايد باستمرار. وهذه الدول مهددة بخسارة الأفضليات التجارية القليلة التي تعالج عند أدنى حد ظروفها وأوجه ضعفها الخاصة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد أكثر من البلدان الأخرى على التجارة الدولية، إذ أن مواردها ومساحة أرضها المحدودة تتطلب منها استيراد كل شيء فعلا، من الطاقة إلى الإمدادات الصحية إلى الآلات.

عندما اعتُمد برنامج عمل بربادوس اتفقت الحكومات على أن تنفيذ البرنامج بصورة كافية يتطلب موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها. وحتى الآن لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء هذا الاتفاق. وإذ ندخل بوابة الألفية الجديدة، فلنأمل بأن يعمل المجتمع الدولي على الارتقاء بتطلعاته فيسمح لقيمه بتجاوز الحدود المحلية، ويهب إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة؛ بل إننا نتوسل إليه أن يقوم بذلك. وإن الاستجابة العملية من جانب البلدان المتقدمة النمو ستفسح المجال أمام الاستخدام الأقصى للموارد المحدودة للدول الجزرية الصغيرة. وهذا من شأنه أن يعزز من جهودها الإنمائية بدلا من إحباطها. فهي لا تحتاج إلى بيئة إيجابية فحسب بل أيضا إلى استجابة دولية ليست سلبية، بل ملائمة لجهودها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الصمد آزاد، وزير خارجية بنغلاديش.

**السيد آزاد** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أشارك في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن كبلد من البلدان الأقل نموا، نعتبر نفسنا جزءا من برنامج العمل. فمن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ٤٣ هناك أحد عشر بلدا من مجموعة أقل البلدان نموا، وتضطلع بنغلاديش بمهمة المنسق لهذه المجموعة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها احتياجات أمنية مماثلة لاحتياجات البلدان النامية الأخرى. فهي تحتاج إلى التنمية البشرية وبناء القدرات المؤسسية، والتنمية في مجالات الصحة والتعليم، والتقدم الاجتماعي، وزيادة دخل الفرد، واستئصال الفقر والحماية من التهديدات الطبيعية والبيئية. إن صعوباتها صعوبات

فريدة في العديد من النواحي، ولذلك فإن النهج الذي ينبغي أن يتبع إزاءها ينبغي أن يكون خاصا جدا. فالدول الجزرية الصغيرة، ولأسباب جغرافية في معظمها، أكثر تعرضا للكوارث الطبيعية وغيرها من أشكال الكوارث. والعديد من المشاكل التي تواجهها الآن الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو التي تلوح في الأفق، تنطوي على بعد عالمي. ولا يمكن لأية دولة بمفردها أو حتى لمجموعة من الدول أن تتصدى لهذه المشاكل بصورة كافية. فالتهديد الذي يشكله الاحترار العالمي وما يتبع ذلك من ارتفاع مستوى البحر؛ والخراب الذي تنزله الكوارث الطبيعية من الأعاصير الحلزونية وثوران البراكين؛ وتلوث مصادر المياه العذبة؛ وفقدان التنوع الأحيائي بسرعة؛ وهذه جميعها إن هي إلا بعض المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام عاجل وإجراءات عالمية يُلتزم بها. وفي العديد من الحالات، فإن الجزر الصغيرة تعاني نتيجة الظروف المؤذية التي تولدها الأنشطة غير المستدامة والتي لا تسهم في توليدها.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بعلي (الجزائر)**

والواقع الجغرافي المتميز للدول الجزرية الصغيرة يجعلها أيضا ضعيفة أمام الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث. وتؤدي الضوائق الاقتصادية الناجمة عن صغر الجزر ومواقعها النائية إلى تفاقم هذه الصعوبات. وصغر حجم الأسواق الداخلية فيها يحرمها من ميزة وفورات الإنتاج الكبير. وعدم القدرة على التنويع - الذي يرجع جزئيا إلى عدم وجود مصلحة تجارية للقطاع الخاص في ذلك - يمثل عقبة استثنائية تقف أمام التصنيع. وفي معظم الحالات، تجعل الظروف الطبيعية الخاصة لتلك الجزر من الصعب عليها أن تستفيد من التنمية الاقتصادية العالمية. وتقتضي هذه الظروف اهتماما معينا وتدابير خاصة.

إن احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية استوجبت اعترافا دوليا بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو في عام ١٩٩٢، حيث أسفر ذلك عن صياغة واعتماد برنامج عمل بربادوس بعد المؤتمر بعامين. وقد مرت خمس سنوات منذ صدور ذلك الاعتراف الدولي المصحوب بمخطط أساسي صيغ لتلبية المتطلبات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعندما ننظر في عملية التنفيذ نلاحظ أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير.

وفي غضون ذلك أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية أنفسها تقدما ملموسا خاصة على الصعيد الدولي. وقد أنشأت شراكات وتعاونا إقليميا. ولكن في العديد من الحالات لم يستجب المجتمع الدولي على النحو الذي كان متصورا فيما وعد به. فتدفق العون في انخفاض؛ والمعاملة التفضيلية للعديد من الدول الجزرية الصغيرة آخذة في التلاشي. وقد ألقى ذلك باقتصاداتها الضعيفة في خضم ظروف بالغة الصعوبة من أجل مواجهة القوى العاتية للعولمة والتحرير.

إننا نشعر بقلق خاص من حدوث انحدار صاف في المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، من ٢,٣٦ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١,٩٦ بليون دولار في عام ١٩٩٧. إن البرنامج يقتضي زيادة لا تناقصا في تدفق الموارد لتنفيذه. وينبغي لمرفق البيئة العالمي أن يستجيب بقدر أكبر لحاجات تلك الدول.

إن الظروف الخاصة التي تعيشها الدول الجزرية الصغيرة النامية والتدابير اللازمة لمواجهة تلك الظروف اتفق عليها المجتمع الدولي في برنامج عمل بربادوس. وقد جرى تقييم التنفيذ وصدرت توصيات في الوثائق المزمع أن تعتمدها هذه الدورة الاستثنائية. وعلينا جميعا ألا نكتفي بمجرد تجديد التزاماتنا هنا: بل علينا الآن أن نمضي قدما بإصرار على تنفيذ ما سبق أن اتفقنا عليه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أكمارال أريستانبكوفا، رئيسة وفد كازاخستان.

**السيدة أريستانبكوفا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم باسم وفد جمهورية كازاخستان على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين وأن أتمنى لكم، ولجميع المشاركين في هذه الدورة، عملا ناجحا ومثمرا.

إن مفهوم التنمية المستدامة اكتسب تأييدا دوليا واسع النطاق منذ أن استحدث لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وفي الوقت الحاضر، من الواضح أن العالم يحتاج إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تقوم على نهج استراتيجية للاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية والمائية.

وتؤيد جمهورية كازاخستان تماما المبادئ والالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة المكرسة في إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

نحن على اقتناع بأن عالمنا المترابط هذا لا يمكن حل أية مشكلة فيه بالعمل على أساس مصالح دولة واحدة فقط، بل وحتى على أساس مصالح منطقة واحدة وحسب. فالعالم يواجه اليوم مشاكل عالمية يتعذر على غالبية الدول أن تحلها بمفردها، وبالتالي يجب على المجتمع العالمي أن يهب إلى مساعدة تلك الدول.

ونحن نلاحظ مع الارتياح أن المجتمع الدولي يولي اهتماما جادا لمشاكل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي يتضح من تكريس الدورة الاستثنائية بأكملها لهذا الأمر.

وكما ترد الملاحظة في برنامج العمل، فإن طائفة العوامل التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية طائفة واسعة وتشمل صغر الأسواق الداخلية، وضيق قاعدة الموارد، والتكاليف الباهظة لنقل الطاقة، وبعد المسافة إلى أسواق التصدير، والضعف الشديد أمام الكوارث الطبيعية، وهشاشة البيئة.

إن فهمنا لهذه المشاكل ودعمنا من أجل حلها بمساعدة المجتمع الدولي يستندان بالدرجة الأولى إلى أن كازاخستان تواجه أيضا معظم هذه المشاكل، أولها المشاكل المتعلقة بالإيكولوجيا والبيئة. ومن المعروف جيدا أن هناك مشاكل اجتماعية وبيئية خطيرة في كازاخستان ترجع أساسا إلى جفاف بحر آرال وآثار إجراء تجارب الأسلحة النووية لسنين عديدة في منطقة التجارب السابقة قرب سميبالاتنسك، التي ورثها بلدي. ونحن نشترك مع الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا في المشاكل المصاحبة لبعد المسافات من الأسواق، حيث تشهد كازاخستان صعوبات خطيرة ناجمة عن الافتقار إلى منفذ على الطرق التجارية الدولية بسبب موقعها الجغرافي الخاص.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لنا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في رأينا، مسألة التنفيذ الفعلي للمبادرات المتصلة بزيادة تركيز العمل على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى الدولي. والهدف هو تقوية الدعم، بما فيه الدعم المالي من جميع المصادر، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تيسير وصولها على نطاق أكبر إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها واستخدامها، كما ينص برنامج العمل.

وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما الفكرة التي طرحت في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، بأن يعترف المجتمع الدولي بالصعوبات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبأن جهود تلك الدول لتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تجد دعما خاصا بالنظر إلى صغر حجمها، وموقعها الجغرافي النائي، وعدم استقرارها البيئي، وضعفها أمام تغيرات المناخ والاضطرابات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة الرامية إلى إتاحة الوسائل الفعالة، بما فيها الموارد المالية الجديدة والإضافية، على أساس أحكام جدول أعمال القرن ٢١، بغية دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تستهدف كفالة تحقيق التنمية المستدامة.

وتقدر كازاخستان تقديرا عظيما جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعرب عن تأييدها لقرارات الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة بشأن هذه القضية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جاكايا مريشو كيكويتي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد كيكويتي** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن الترحيب الحار لوفد بلادي بعقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعتقد أن عقد هذه الدورة هام وضروري، حيث أنها تمكننا من استعراض التطورات التي حدثت في هذه البلدان منذ اعتماد برنامج العمل في بريدجتاون، بربادوس، قبل خمس سنوات. وإذ نفعل ذلك، نستطيع أيضا أن نقرر ما أحرزه البرنامج من نجاح، ونتعرف على نواحي قصوره، ونسعى إلى إيجاد حلول لها، ونضع رؤيا جديدة لمستقبل هذه الدول.

ولأول وهلة، يبدو أن المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تؤثر على جمهورية تنزانيا المتحدة. ولكن تنزانيا دولة نامية، مثلها مثل الدول الجزرية الصغيرة. ولذلك، فإن القضايا التي نناقشها، والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية شبيهة بالحالة في تنزانيا، وفي كثير من البلدان النامية، ووثيقة الصلة بها.

وهناك عامل آخر أيضا. فتنزانيا اتحاد قائم بين جمهورية تنغانيقا السابقة وجمهورية زانزيبار الشعبية السابقة، وهي دولة جزرية صغيرة. وهذه الحقيقة تفسر أيضا، على نحو جلي، سبب الاهتمام الخاص الذي يوليه وفد بلادي لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وزانزيبار جزيرة تقع في المحيط الهندي، ويبلغ إجمالي مساحتها ٢٥٠ ١ كيلومترا مربعا، وعدد سكانها حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة. وتتمتع جزيرة زانزيبار ببعض الاستقلال الذاتي بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة باقتصادها، مثل التجارة، والاستثمار، والسياحة. وزانزيبار، مثلها مثل كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتمد اقتصادها، حتى السبعينات، على التجارة في سلعة أساسية واحدة، وهي القرنفل، بوصفه المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية. ولكن هبوط سعر القرنفل في السوق العالمية دمر اقتصاد زانزيبار. ونتيجة لذلك، بدأت زانزيبار الآن تنفذ برنامجا يستهدف تنويع اقتصادها بغية التوسع في مجالي السياحة والتصنيع فيها، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وفضلا عن ذلك، تشارك زانزيبار مشاركة فعالة في إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالبيئة والتنمية، وبتجارة المرور العابر. ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى زانزيبار لكي تنجح في هذه المساعي. وهذا يوضح الصلة والأهمية التي نعلقها على هذه المناقشة.

ويدرك وفد بلادي أن برنامج عمل برنادوس مسودة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما تذكر الوفود، فإن البرنامج قد اعتمد لمساعدة هذه البلدان على الأخذ ببرامج تستهدف تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، مع مراعاة الضعف البيئي والاقتصادي لهذه البلدان. وقد حدد البرنامج ١٤ مجالا للمشاكل التي يتعين معالجتها من خلال التعاون الدولي. وقد أعطيت الأولوية لستة من هذه المجالات التي تمس الحاجة إلى معالجتها، وهي تغير المناخ، والكوارث الطبيعية والبيئية، والمياه العذبة ومصادرها، والموارد البحرية والساحلية، والطاقة، والسياحة.

ومع ذلك، تواجه الآن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تحديات إضافية تنبع عن العملية المزدوجة للعولمة وتحرير التجارة. ونظرا لضعف اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة النامية، فهي لا تزال تعاني من استمرار تهميشها في هذا النظام الاقتصادي الجديد.

وينوه وفد بلادي، مع التقدير، بالتطورات الإيجابية التي تحققت في السنوات الخمس الماضية في بعض المجالات ذات الأولوية التي تشغل هذه البلدان. وبينما تواصل هذه الدول بذل جهود ضخمة ومضنية في تنفيذ برنامج العمل، فلا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به. والافتقار إلى الموارد المالية الكافية مشكلة رئيسية في تنفيذ برنامج العمل.

أما المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية فآخذة في التراجع، كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، بلغ صافي المبالغ المصروفة في عام ١٩٩٤ على كل من المعونتين الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمتين إلى هذه البلدان ٢٠٠ ٣٦٦ ٢ دولار. ولكن هذا الرقم انخفض إلى مجرد ٢٠٠ ٩٦٦ ١ دولار عام ١٩٩٧. ويخلف هذا الانخفاض أثرا خطيرا على هذه البلدان. وبالمثل، فإن انخفاض مستوى التكنولوجيا، وعدم كفاية رأس المال الخاص، وانخفاض الدخل، وضعف البنية التحتية، أمور تؤثر على التنفيذ السلس لبرنامج العمل.

ويطالب وفد بلادي المجتمع الدولي للمانحين بعكس مسار قراره، وزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها إلى البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ونحثه كذلك على تقديم المساعدة التقنية الضرورية، ونقل التكنولوجيا اللازمة لتمكين هذه البلدان من معالجة القيود الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة التي تقف في وجه تنميتها، على نحو أكثر فعالية.

وفي مجال التجارة، يود وفد بلادي أن يرى إنشاء نظام تجاري عادل، ومضمون، وغير تمييزي، ويمكن التنبؤ به، يكون من شأنه تعزيز إمكانيات تطوير التجارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وجميع البلدان النامية بوجه عام. وأرجو أن تجري معالجة هذه المشاكل على نحو شامل وكامل في الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي يعقد في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وفي مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية، الذي ينعقد في العام القادم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أيون غوريتا، رئيس وفد رومانيا.

**السيد غوريتا** (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تشكل الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة ذروة الاستعراض الدقيق الجاري لإعلان وبرنامج عمل بربادوس. وهذه العملية لا تساعد على تجديد الالتزام بالمبادئ والاستراتيجيات والأعمال الجوهرية لإعلان وبرنامج عمل بربادوس فحسب، بل وعلى تجديد الاهتمام العالمي أيضا بنطاق واسع جدا للمشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة، التي عملت بوصفها الهيئة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، بقيادة السيد سيمون أبتون، وكذلك السفير جون وليام آش، الذي عمل بوصفه ميسرا. ويقدر وفد رومانيا العمل المضني والمركز، فضلا عن روح التعاون والتفاهم السائدة، بغية التوصل إلى ما نرجوه من توافق نهائي في الآراء.

وكما جرى التأكيد عليه في الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة سابقا بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن المجتمع الدولي يعيد تأكيد اعترافه بالقيود الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لصغر مساحتها، وضعفها في مواجهة تغير المناخ، وهشاشتها البيئية، فضلا عن حاجتها إلى الدعم الخاص للجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ نأخذ في الاعتبار هذه الشواغل العالمية، فإن وفدنا يرحب بتحديد المزيد من مجالات العمل ذات الأولوية، مثل تغير المناخ - بما في ذلك تقلب المناخ - وارتفاع مستوى سطح البحار، والكوارث الطبيعية، وموارد المياه العذبة، والموارد الساحلية والبحرية، والطاقة والسياحة، فضلا عن وسائل تنفيذها، التي نوقشت في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة المنعقدة في نيسان/أبريل الماضي. ومع الدعم السياسي من المجتمع الدولي والدعم المالي من البلدان المانحة، ستسهم الإنجازات الإيجابية المحرزة في جميع أطر العمل التي تم التركيز عليها مؤخرا في إنجاح عملية التنمية المستدامة بوجه عام.

وفي معرض الحديث عن نجاح التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يرى وفد رومانيا أن من الضروري أن يركز المجهود العام على مجالين رئيسيين للعمل، يمثلان في الواقع أكبر التحديات الماثلة في بداية الألفية الجديدة.

أولا مسألة العولمة. فمنذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس سنة ١٩٩٤، خلفت سرعة العولمة وتحرير التجارة أثرا على الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة النامية بجلبها مشاكل وإتاحتها فرصا جديدة، وزيادة الحاجة من خلال ذلك إلى المزيد من الأعمال فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

وقد نجمت عن عملية العولمة فوارق كبيرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فأسهمت في زيادة التفاوت بينها في الدخل. وعلاوة على ذلك، أدت إلى تهميش عدد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة. ونتيجة لهذا التحدي، أصبحت العوامل الخارجية حاسمة في تقرير نجاح أو فشل الدول الجزرية الصغيرة في جهودها المحلية.

ومن أجل تفادي التهميش الجاري في الإطار الاقتصادي الدولي الآخذ في الظهور في مجالات التجارة، والاستثمارات، وأسواق السلع ورؤوس الأموال، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تضطلع بإصلاحات داخلية لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يشكل التعاون الإقليمي عنصرا مكملا في هذا المجهود. ومن شأن سياسة تنسيق النهج الإقليمية ودون الإقليمية، والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في مجال التنمية المستدامة، أن تسهم في تهيئة أكبر قدر من الفرص الناتجة عن عملية العولمة.

وثانيا القضية الكبيرة المتمثلة في الفقر. إذ لا يزال الفقر مشكلة رئيسية تحد من قدرات البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة. وللمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، دور هام يضطلع به في مساعدة ودعم الحكومات الوطنية من خلال الدعم الذي يقدمه، وبناء القدرة وتحديد أهداف متفق عليها عالميا. وقد أضعف استمرار الفقر قدرة البلدان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم الأساسي، والعناية الصحية، والتغذية والتصحاح. وبالتالي ينبغي للقضاء على

الفقر أن يمثل موضوعا رئيسيا وهدفا ذا أولوية عالية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري التشديد على الإسهام الهام للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أثر انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة على نوعية برامج المساعدة في مجال تخفيض مستوى الفقر.

وختاما، أود أن أعرب عن دعم وفدي لمضمون الوثائق التي ستعتمد في هذه الدورة الاستثنائية، وأن أنوه بالحدث الحالي الرفيع المستوى الذي سيتيح فرصة طيبة لجميع البلدان للتأكيد من جديد على الالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فوزي بن عبد المجيد شبكشي، رئيس وفد المملكة العربية السعودية.

**السيد شبكشي** (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين المتعلقة باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن على ثقة كبيرة بكم وبأعضاء مكتبكم في قيادة هذه الاجتماعات بما يحقق أهدافها المرجوة.

ويسعدني أن أرحب بمملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو وأن أهنئها بالانضمام إلى الأمم المتحدة. وإننا لنتطلع إلى أن يعزز انضمام هذه الدول من فاعلية الأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

إن سياسة المملكة العربية السعودية ومنهجها في المجال البيئي والتنموي ينطلق من تعاليم الدين الإسلامي ومبادئ شريعته السمحاء، التي جعلت من عمارة كوكبنا الأرض الوظيفة الرئيسية للإنسان الذي كرمه الله باستخلافه فيها. ومن هذا المنطلق تم التأكيد على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية بما يحقق احتياجات الشعب السعودي الحالية دون الإخلال بقدرة ومقدرات الأجيال القادمة وحقوقها في استيفاء احتياجاتها من هذه الموارد مستقبلا.

وإن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة لحماية البيئة يستحوذ على عناية واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين في أنشطتها الوطنية والإقليمية والدولية. وقد كفل ذلك النظام الأساسي للحكم في مادته الثانية والثلاثين والتي تنص على أن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها. كما يظهر ذلك في استراتيجية خطة التنمية السابعة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، بأن حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية تشكل هدفا استراتيجيا لهذه الخطة. والمملكة العربية السعودية هي إحدى الدول المؤسسة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والهيئة الإقليمية للمحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن، وصادقت على اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون. كما صادقت على اتفاقية بازل الخاصة بالمواد الخطرة وعلى الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.

وتدرك المملكة العربية السعودية الصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية في عملية متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجتها إلى الرعاية والمساندة للتغلب على معوقات تنميتها المستدامة، ومن بينها ظروفها الطوبوغرافية وأوضاعها الجغرافية والأحوال الجوية العاصفة، وما تحمله من رياح مدمرة وفيضانات كاسحة، والتي قد تؤدي إلى تحطيم أجزاء من البيئة الأساسية لتلك الدول. كما تدرك المملكة العربية السعودية ارتباط الدول الجزرية الصغيرة بالبيئة البحرية واعتمادها في كثير من أنشطتها الاقتصادية على البحار والمحيطات. وتتفهم المملكة العربية السعويدة القلق الذي تشعر به هذه الدول في ضرورة المحافظة على بيئتها البحرية.

إن المملكة العربية السعودية التي تشارك المجتمع الدولي همومه المناخية، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، دأبت في تعاملها مع البحار والمحيطات واستخدامها لها على المحافظة الكاملة على بيئة هذه البحار في كل مشروعاتها التي تضمنت عمليات التنقيب والنقل الآمن للنفط ومشتقاته وتوزيعه في كافة أرجاء المعمورة، مستخدمة في ذلك أرقى التقنيات وأحدثها بغض النظر عن التكلفة الإضافية التي تتكبدها في متابعة تنفيذ مشروعاتها، آخذة في الاعتبار المصلحة الدولية العامة في المحافظة على مكونات البحار والمحيطات.

من جهة أخرى تحتل المملكة العربية السعودية - وهي من الدول النامية - صدارة الدول المانحة للمساعدات والمعونات. وقد بلغ حجم المعونات السعودية أكثر من ٧٢ بليون دولار أو ما نسبته ٥,٥ في المائة من إجمالي متوسط الدخل القومي السنوي للمملكة واستفادت منها ٧٣ دولة.

إن المملكة العربية السعودية إذ تدرك أهمية النفط وحاجة الدول كبيرها وصغيرها المتقدمة منها والنامية إلى هذه المادة الاستراتيجية الهامة لتحقيق تنميتها الاقتصادية وتقدمها الاجتماعي فإنها تتطلع إلى تطوير المؤشرات التي تفسر خطورة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الإنسان والبيئة، ومدى تأثيره على منسوب ومكنونات البحار والمحيطات وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة للدول الجزرية وفقا لما جاء في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولا بد من التأكيد على ما جاء في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية بضرورة التزام الدول الأطراف بنصوص "مقرر برلين" أثناء فترة التفاوض الحالية للتوصل إلى صيغة قانونية لتقوية التزامات الدول الصناعية الأطراف في الملحق الأول من الاتفاقية الأمر الذي يعني عدم فرض التزامات جديدة على الدول النامية. وعدم طرح أفكار لم ترد في إطار "مقرر برلين" مثل التطبيق المشترك أو نظام تبادل الانبعاثات دوليا وغيرها من الأفكار التي تؤدي في مجملها إلى إلقاء عبء الالتزامات بتخفيض انبعاثات الغازات على الدول النامية، خاصة وأن معظم دول الملحق الأول من الاتفاقية لم تف بالتزاماتها الحالية سواء بالعودة بمستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ أو لعدم الوفاء بالتزاماتها المالية والتقنية المنصوص عليها في الاتفاقية.

كما يجب أيضا على أطراف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن تأخذ في اعتبارها أن الدول النامية - والمملكة إحدى هذه الدول - تعتمد بشكل كبير على ما تنتجه وتصدره من الوقود الاحفوري. ومما يتنافى مع المنطق القبول بفرض مزيد من الضرائب على النفط وهو المثقل حاليا بضرائب مرتفعة جدا مفروضة عليه في الدول الصناعية في الوقت الذي يتمتع فيه كل من الفحم والطاقة النووية بهامش كبير من الإعانات والحوافز الضريبية. إن المنطق والعدالة يفرضان إزالة هذه الإعانات بصورة كاملة والبدء في فرض ضريبة على هذه المصادر تتساوى مع حجم التلوث الكبير الناجم عنها عند مستوى يتناسب ومستوى الضرائب المفروضة على النفط. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن ما هو مزمع فرضه من الضرائب على النفط يقدر بما يعادل خمسة عشر ضعف كل ما تدفعه الدول الصناعية مجتمعة من مساعدات للدول النامية.

كما أن من الصعب قبول استمرار الدول الصناعية في زيادة وتشجيع مزيد من إنتاجها من الوقود الاحفوري وبالذات النفط من مختلف المناطق خارج نطاق الدول النامية في الوقت الذي تتخذ فيه الإجراءات للحد من استهلاكه عالميا حيث أن المحصلة النهائية لهذا التناقض الواضح انخفاض صادرات الدول النامية من النفط وتضررها وهي التي يعتمد معظمها على هذه الصادرات بنسبة عالية جدا من دخلها.

وختاما السيد الرئيس، أؤكد لكم أن المملكة العربية السعودية تعمل وبصورة دائمة على عدم الإضرار بالبيئة بكل مظاهرها، وتتطلع إلى الاستمرار في سياساتها البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد الفونسو أورتيغا أوربينا، رئيس وفد نيكاراغوا.

**السيد أورتيغا أوربينا** (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنئكم بمناسبة انتخابكم الذي تستحقونه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن بلدنا يهتم اهتماما خاصا بالتنمية المستدامة عموما ويهتم، بطبيعة الحال، بتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن بينها البلدان الكاريبية التي تربطنا بها علاقات الصداقة والأخوة. وهذه العلاقات تشجعنا على أن نتابع عن كثب كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد شاركت نيكاراغوا في تقديم مشروع القرار المعنون "الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة"، وهو مشروع القرار الذي نأمل أن يحظى بتوافق الآراء.

وتؤيد نيكاراغوا برنامج عمل بربادوس، ونحن ندرك أن الأمور لم تراوح مكانها. وعلى حد علمنا، فقد أحرز تقدم في تنفيذ الأفكار التي طرحت في عام ١٩٩٤ أثناء المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول

الجزرية الصغيرة النامية. ومنذ ذلك الحين، يرجع الفضل إلى مشاركة الدول الجزرية الصغيرة ذاتها، كما يرجع إلى مختلف الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، كما يرجع بصفة عامة، إلى المجتمع الدولي المهتم بالمساعدة على تنفيذ أهداف برنامج عمل بربادوس المعقدة وإن يكن تحقيقها ممكنا في نهاية المطاف. ومما لا شك فيه، أننا لا نستطيع أن نتغافل عن أن المشكلات التي تمثل الصعوبات الأساسية الماثلة أمام هذه الدول الجذرية تنبع من مصدرين: أولهما، المشكلات التي تمتد جذورها إلى الظواهر الطبيعية، وثانيهما، المشكلات التي ترجع إلى ظروف اجتماعية اقتصادية. وبأية حال، بتداخل هذان النوعان من المشكلات نظرا لتفاعلهما الواحد مع الآخر، والضحايا المشتركون للآثار المترتبة على كل نوع من نوعي الكوارث هم سكان الجزر.

وبلدنا، الذي كان بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة ضحية لغضب الطبيعة ولتسويتها، لا يسعه إلا أن يفكر في التهديدات المختلفة التي تواجه شعوب الدول الجذرية التي تتهددهم مخاطر أكبر، مقارنة بالشعوب التي تعيش في القارات. وفي السنتين أو الثلاث الأخيرة، كشفت ظاهرة النينيو عن نفسها بقسوة شديدة في مختلف أرجاء كوكبنا، وبالقطع كانت آثارها شديدة على الجزر الصغيرة. وجميع الآثار الناجمة عن التغير المناخي وعن الظواهر التي تؤثر على مناسيب البحار الطبيعية، فضلا عن أشكال التشوهات الأرضية الأخرى وغير ذلك من الأخطار، تهدد هذا القطاع من الجنس البشري بخطر شديد.

وتغدو الصورة أشد قتامة إذا لاحظنا أننا نشهد في ذات الوقت، إلى جانب المشكلات الطبيعية، صعوبات اجتماعية - اقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن مستويات البطالة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وعدم كفاية التنمية الزراعية والصناعية، ومشكلة الدين الخارجي، والانفجار السكاني في كثير من الحالات، والمشكلات القائمة في البرامج والهياكل التعليمية - ناهيك عن الآثار الضارة التي قد تنبثق عن عملية العولمة الاقتصادية - أمور تؤدي كلها إلى إحكام أغلال الفقر التي تقيد الآلاف من السكان في هذه الدول الجذرية.

إن إيلاء الاهتمام الواجب لأهم القطاعات - مثل الطاقة، والسياحة، والموارد البحرية والساحلية، والوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها، وكفالة مصادر دائمة موثوق بها لمياه الشرب ونظم التصحاح الملائمة - يشكل أحد الدعائم الضرورية لاتخاذ خطوات حاسمة في هذه العملية الصعبة. إلا أننا، مثلما نهتم بتلك القطاعات، لا نستطيع أن نتجاهل ضرورة المضي في بناء وتعزيز القدرة الوطنية الشاملة لكل دولة جزرية من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الذاتي بهدف الحفاظ على هذا التقدم المحرز وبالتالي استدامة التنمية.

من الطبيعي أن يكون هناك قلق بشأن الأوضاع والعمليات التي من الصعب حلها ولكن في الوقت نفسه، من المشجع أن نرى أن العناصر الفاعلة الرئيسية المشاركة في هذا الأمر، أي الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال تبدي حماسا كبيرا وتقوم بأعمال على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء من أجل حل هذه المسائل تدريجيا. ومما لا يقل أهمية الدليل الواضح من المجتمع المانح ومن هيئات دولية أخرى عديدة على الاهتمام بالتعاون الحاسم في هذا الأمر، وعلى الإصرار عليه.

وهنا يجدر ذكر النتائج التي أسفر عنها حدثان وقعا في أوائل هذا العام وأظهرا تقدما هاما في تنفيذ برنامج العمل. ونحن نشير أساسا إلى مؤتمر سانت لوسيا المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي تبناه البنك الدولي والأمانة العامة للكمنولث. وذلك الحدث، الذي كرس جانبا من وقته لدراسة آثار العولمة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة، أظهر بوضوح المصاعب التي تضيفها تلك الظاهرة إلى المصاعب القائمة فعلا.

ثانيا، نود أن نشير إلى اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد بين الدول الجزرية الصغيرة ومجتمع المانحين هنا في الأمم المتحدة. وقد ادى هذا الاجتماع إلى إجراء مناقشة واضحة ومثمرة بين المشاركين بشأن المشاكل الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة، وكشف عن اهتمام متجدد لمانحين كثيرين بتلك الدول.

ونظرا لكل ما قلته، نطلب من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، أن يكون واعيا بهذه الأوضاع وأن يضاعف جهوده تأييدا لهذه القضية النبيلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غيرت روزنيتال، رئيس وفد غواتيمالا.

**السيد روزنيتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إننا نشترك في مناقشة هذه الدورة الاستثنائية لأسباب متنوعة، يرتبط بعضها بمشاعر التضامن مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى وجه الخصوص، مع اشقائنا وجيراننا في منطقة البحر الكاريبي. والأسباب الأخرى، ولا بد لنا أن نعترف بهذا، هي نتيجة مصلحة ذاتية، لأننا على ساحلنا الشمالي نتشاطر نفس البحر مع أولئك الجيران. ومن ثم، فإن العديد من المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة هي مشاكلنا أيضا.

وبالمثل، نحن لنا سمات مشتركة كثيرة مع بلدان منطقة البحر الكاريبي: أنماط الإنتاج، والموارد الطبيعية، والضعف أمام الظواهر الطبيعية وتقلبات الاقتصاد الدولي، وأيضا اعتمادنا الزائد على عدد من السلع الأساسية المعدة للتصدير. وأخيرا، نحن نتفق تماما مع جدول أعمال القرن ٢١ الذي شرع فكرة أن الدول الجزرية الصغيرة لها مشاكل فريدة من نوعها عندما يتعلق الأمر بتنميتها.

وأود أن أشير إلى جوانب قليلة نرى أنها ذات أهمية خاصة. أولا، سأذكر تغير المناخ، على المستوى العالمي والطريقة التي يؤثر بها على بلداننا منفردة. إن الكارثة التي ضربت أمريكا الوسطى في العام الماضي - الإعصار ميتش - لا تزال حية في أذهاننا وتعد مثالا واضحا على كيفية أن غضب الطبيعة الشديد يمحو في ٢٤ ساعة ٢٥ عاما من جهود التنمية. وعلينا أن نقوم بعمل ما على مستوى مجتمع الأمم للتصدي للاتجاهات نحو الاحترار العالمي، التي تفاقم ظواهر مثل تلك التي ذكرتها، أو ظاهرة النينيو التي حدثت في العام الماضي. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو اتخذا خطوات في الاتجاه الصحيح.

ومن المهم أن تفي البلدان المذكورة في المرفق الأول من ذلك البروتوكول وفاء تاما بالتزاماتها لخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. ومن الضروري بنفس القدر تعزيز قدرة كوكبنا على ضبط هذه الانبعاثات. وبلدي، على وجه الخصوص، راغب في المساهمة في تحقيق هذا الهدف. ومع أن آلية شهادات الانبعاثات ينبغي عدم اعتبارها ترخيصا للبلدان المتقدمة النمو بالمضي في بث الملوثات، نرى أنها أداة مفيدة، وإن كانت مؤقتة، إلى أن نحرز تقدما في تطوير تكنولوجيات تسبب تلوثا أقل أو لا تسبب تلوثا على الإطلاق. وفي هذا السياق، نود أن نكرر تأييدنا لآلية التنمية النظيفة.

إن على بلداننا أن تواصل، كل على حدة، تحسين قدرتها على الوقاية من الكوارث الطبيعية. ومن بين التدابير التي وضعناها فعلا أنظمة للإنذار المبكر، وبنى أساسية لحماية أحواض هيدروغرافيا المياه والمناطق الساحلية وأنظمة الرد المبكر في حالة الطوارئ، وفي هذا مجال آخر من مجالات التعاون بين بلداننا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى اتفاق التعاون في مجال الكوارث الطبيعية الذي وقعناه في شهر نيسان/أبريل الماضي في إطار رابطة الدول الكاريبية.

والأولوية الثانية بالنسبة إلينا هي الطاقة. والاعتماد الزائد على الهيدروكربونات عامل ضعف آخر سواء بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة أو لبلدان أمريكا الوسطى على حد سواء وهذا ضعف اقتصادي وبيئي معا. وعلى مدى فترة طويلة في العقد الحالي بدا أن أسعار النفط المنخفضة نسبيا في الأسواق الدولية تحبط الشعور بالأهمية فيما يخص ذلك الاعتماد. ومع ذلك، جعلت الأسعار المرتفعة في الأشهر القليلة الماضية هذا الأمر ذا أولوية مرة أخرى.

وثالثا، نحن نتشاطر مع الدول الجزرية الصغيرة القلق بشأن نقل النفايات الملوثة أو الخطيرة أو النووية بحرا. ونحث جميع الدول على الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولاتفاقية بازل أيضا.

ورابعا، نحن نعترف بأننا في معالجتنا لبعض هذه الأمور، نحتاج إلى تمويل إضافي، سواء من مصادر داخلية أو دولية.

وأخيرا، نجد من المفيد الابتعاد عن مؤشرات القياس المقارن التقليدية لكي ندمج مكونا في معايير القياس يقيس مستوى الضعف. ومع أننا نتفهم منهجية هذا الإجراء وتحدياته العملية، نعترف بفائدة أن يكون لدينا شيء يقترب من مؤشر الضعف وهو ما يشير إليه مشروع الإعلان المعروض علينا.

وهناك أمور هامة أخرى مدرجة في جدول أعمالنا. وأنا لم أشر سوى إلى تلك الأمور التي تستحق، لسبب أو لآخر، اهتمامنا الخاص. والنقطة الرئيسية التي أود أن أبرزها هي تأييدنا للتنفيذ التام لبرنامج عمل بربادوس.

**الرئيس بالنيابة:** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألونكيو كيتيكون، رئيس وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

**السيد كيتيكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس، بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على ترؤسه هذه الدورة الاستثنائية. وإننا على يقين بأنه سيقود الدورة نحو نهاية ناجحة نظرا لما يتحلى به من مهارات وقدرات معروفة جيدا.

في عام ١٩٩٢، وبتوصية من مؤتمر قمة الأرض، عُقد في بربادوس مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكدلالة طيبة على الشراكة العالمية، اتفقت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على العمل معا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي التنمية التي تلبي الاحتياجات الراهنة دون تعريض رفاه الأجيال المقبلة للخطر عن طريق تقويض البيئة التي تعتمد عليها جميع دعائم الحياة.

لقد أوجز برنامج عمل بربادوس ١٤ مجالا ذا أولوية للعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وهي مجالات تتفاوت بين شواغل قطاعية - من قبيل المياه العذبة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والموارد البحرية، والسياحة - وبين مسائل شاملة، عنيت تنمية الموارد البشرية، والتمويل والدعم المطلوبين لتنفيذ الخطة.

ونحن نجتمع اليوم في دورة استثنائية بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة بربادوس، والنظر في كيفية تعزيز المجتمع الدولي للأعمال التي يضطلع بها دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولقد أجرت الدول الجزرية الصغيرة النامية طوال السنوات الماضية إصلاحات داخلية في مجال سياسة الاقتصاد الكلي بغية تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. واتخذت ترتيبات أيضا على الصعيد الإقليمي بغية توفير أقصى قدر من الفرص لها، والتقليل من القيود التي تواجهها إلى الحد الأدنى. وعلى الرغم من بذل جهود جبارة، فإن الحالة لم تتحسن كثيرا. ويساور الدول الجزرية الصغيرة النامية قلق شديد إزاء أن حالة الإحباط التي تعيشها ستسفر عن تهميشها في النظام الاقتصادي العالمي البازغ في مجالات التجارة والاستثمار والسلع الأساسية والأسواق الرأسمالية.

وفي ضوء ما تقدم ذكره ولئن كان الأمر يتوقف على الدول الجزرية الصغيرة النامية لمتابعة تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع العالمي أن يتخذ تدابير أخرى لدعم هذه المجموعة من البلدان، ولا سيما في المجالات التالية: تعزيز بيئة تفضي إلى تلقي الاستثمارات والمساعدة الخارجية؛ وتعبئة الموارد والتعبئة المالية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ وبناء القدرات بما في ذلك التعليم والتدريب ورفع درجة الوعي والتنمية المؤسسية. ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تجد السبل الفعالة لبناء مستقبل أكثر أمنا بتعاون من المجتمع الدولي ودعمه ومساعدته.

وتتعاطف البلدان النامية غير الساحلية التي يشرفني أن أتكلم باسمها اليوم تعاطفا كبيرا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. فمجموعتا بلداننا ضعيفة وهشة على حد سواء. ونحن، البلدان النامية غير الساحلية، نعاني أكثر ما نعاني من عدم إمكانية وصولنا إلى البحر. ويفاقم من ذلك بُعدنا وعزلتنا عن الأسواق العالمية، وتكاليف النقل الباهظة التي يصاحبها وجود بنية تحتية غير كافية، واختلال في التجارة، وعدم كفاية في تنظيم النقل، واستعمال ضعيف للأصول، وأنظمة إدارية وإجرائية وتنظيمية ومؤسسية ضعيفة، في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها جوانب الضعف الخاصة بها والخصائص التي تجعل من الصعوبات التي تواجهها معقدة وحادة. وبغية أن تنجح المجموعتان في مساعيهما، ينبغي تعزيز الشراكة بينهما وبين المجتمع العالمي. ونعتقد أن هاتين المجموعتين من البلدان، أي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لن تتمكنا من الاضطلاع بالمهام الجبارة الماثلة أمامهما إلا عن طريق تعزيز هذه الشراكة مع المجتمع العالمي. وبهذه الروح، أتمنى للدورة الاستثنائية النجاح الكبير.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ناستي كالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

**السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عما يشعر به وفد بلادي من ارتياح كبير لرؤية ممثل بارز لناميبيا يترأس هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية

العامة المكرسة لاستعراض برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيحظى الرئيس، بطبيعة الحال، بدعمنا وتعاملنا الكاملين في الجهود التي يبذلها من أجل أن تتوصل هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة.

إن جمهورية مقدونيا بلد غير ساحلي، واقتصادنا يمر بمرحلة انتقالية، ولدينا نظام سياسي ديمقراطي متطور؛ ونحن بلد يحكمه القانون ولدينا اقتصاد السوق، ولكن نظرا لأننا بلد غير ساحلي يقع في منطقة البلقان، فإننا نواجه مشاكل محددة تؤثر في تنميتنا. ولهذا السبب، نتفهم تفهما عميقا المشاكل المحددة التي تعانيها الدول الجزرية الصغيرة، ولهذا السبب نؤكد في كل مناسبة ما أسميه التزام المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، باتخاذ إجراءات فعالة لتمكين هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على المشاكل المحددة التي تواجهها.

ولقد قدمت لجنة التنمية المستدامة، وبلدي عضو فيها تقريرا، بصفتها هيئة تحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. يتضمن مقترحات لتبت الجمعية فيها. فهي مقترحات هامة، وموضوعية، وإنني متأكد أن الجمعية ستعتمدها. وينبغي أن يكون تركيز المجتمع الدولي منصبا على تنفيذها وعلى الاستثمار في تنفيذها. وينبغي للحكومات وللقطاع الخاص على حد سواء اعتبار التنفيذ عملا مربحا.

فما هو الخطأ في توفير المساعدة وتوظيف الاستثمارات في الدول الجزرية الصغيرة لكي تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة؟ ليس هناك أي خطأ بطبيعة الحال؛ يمكننا جميعا أن نستفيد من ذلك. ولتحقيق التنمية المستدامة ينبغي تقديم المساعدة إليها من أجل تعزيز قدرتها من خلال تعبئة الموارد المحلية والخارجية.

وفي الحقبة الحالية للعولمة، ومع مراعاة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة، فإن الإجراءات الإقليمية والعالمية بالغة الأهمية وضرورية من أجل الحؤول دون تهميشها. ويتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، الاضطلاع بمسؤولية خاصة في هذا الصدد. ويجب أن يُنظر إلى تهميش هذه الدول على أنه مشكلة عالمية ينبغي تفاديها بصورة حاسمة. ومن أجل أن يسفر هذا الجهد عن تحقيق نتائج، فإنه لا بد من التعاون الدولي.

وبالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، هناك مشاكل عالمية أخرى قد تؤثر سلبا على مستقبلها. ومن بين هذه المشاكل تغير المناخ. فالخوف من أن تُغمر هذه الدول بالمياه هو خوف حقيقي ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بمسؤولية خاصة. ومن المشاكل الخاصة الأخرى اعتمادها على منتجات جاهزة، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، وعزلتها وغير ذلك.

ونرى أنه توجد أجوبة لجميع هذه المشاكل، فإذا توفرت الإرادة، فإن المشاكل الخاصة يمكن أن تُحل ويمكن معالجة شواغل هذه الدول. وتود جمهورية مقدونيا أن ترى دول اللجنة تحقق ازدهارا في جميع جوانب تنميتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد كولومبيا.

**السيد فالديفيسو** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إن حكومة كولومبيا ممثلة هنا في الجمعية العامة وهي تعتزم اعتزاما راسخا أن تجدد الالتزامات التي أقرت في برنامج عمل بربادوس. وإننا نشير باهتمام إلى التقدم الذي أحرز في تنفيذ هذا البرنامج الطموح، إلا أننا نشعر بالقلق أيضا إزاء العمل الهائل الذي لا يزال يتعين علينا الاضطلاع به في المستقبل.

وفي السنوات الخمس الأخيرة، فإن التحديات التي فرضها اقتصاد يتعولم باستمرار على البلدان النامية قد ازدادت وبخاصة بالنسبة للدول الجرزية الصغيرة النامية. وتكثفت الظواهر المناخية، وتسببت في وقوع كوارث طبيعية ذات أبعاد مدمرة؛ وازداد التلوث البحري؛ وتكثفت الضغوط التي تُمارس على مواردنا الساحلية والبحرية.

ولقد أولى بلدي بصورة تقليدية أولوية عليا للمسائل المتصلة بجيراننا في منطقة البحر الكاريبي، وأن جزءا هاما من أراضينا يقع في منطقة البحر الكاريبي. وأقمنا علاقات نشطة مع بلدان هذه المنطقة فيما يتصل بالتعاون والمشاركة في مختلف المجالات وشاركنا بنشاط في عملية الاندماج المعروفة بعملية رابطة دول البحر الكاريبي، التي بدأت قبل خمس سنوات في كارتخينا دي أنديز، في كولومبيا.

وفي هذا الإطار من الاندماج الكاريبي، أود أن أشدد على المبادرة من أجل إنشاء منطقة للسياحة المستدامة في الكاريبي وعلى خطة عملها، الأمر الذي لا شك في أن يعود بالفائدة على بلدان منطقة الكاريبي التي تعتمد إلى حد كبير على قطاع السياحة. وكذلك أود أن أشدد على الاقتراح الكولومبي الذي قُدم إلى رابطة دول منطقة البحر الكاريبي لإنشاء نظام كاريبي للتعرفة الجمركية التفضيلية. وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي يمثل وسيظل يمثل أولوية في جدول أعمال بلدان الحوض الكاريبي.

وعلاوة على ذلك، تؤيد كولومبيا المبادرة المتعلقة بإعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في إطار التنمية المستدامة. وبوصفنا بلدا وديعا وجزءا من اتفاقية حماية وتطوير البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي، فإننا نعتقد أن المعاملة الخاصة ضرورية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لمنطقة البحر الكاريبي. وإننا نحث الجمعية على تأييد هذه المبادرة.

وترى حكومة كولومبيا أن الجوانب التالية ذات أهمية رئيسية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس بصورة أكبر.

والجانب الأول يتمثل في الموارد المالية. ويجب أن تتوفر لبرنامج عمل بربادوس الموارد المالية المناسبة من أجل الوفاء بأهدافه. وأية مبادرة أو مشروع أو برنامج في المجالات التي تتطلب عملا عاجلا لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا توفرت الموارد الكافية لوضعها موضع التنفيذ. وفي هذا السياق، ندعو البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية عموما إلى الإسهام بصورة حاسمة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ويتمثل الجانب الثاني في الموارد البشرية، والمعرفة والمعلومات. فالآثار السلبية المترتبة على الكوارث الطبيعية والبيئية وتغير المناخ لا يمكن التخفيف منها والتقليل من حدتها وتفادي وقوعها إلا من خلال تحسين المعرفة بمختلف الظواهر الطبيعية والجوية. ولذا فمن الضروري أن يتم استغلال جميع الجهود الدولية من أجل تحسين فهم هذه الظواهر لكي نتمكن من التنبؤ بها واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمواجهة ما تشكله من تهديدات.

ويتمثل الجانب الثالث في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. فنقل واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز القدرة المؤسسية. ولذا، وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعبئة الموارد، فإن من الضروري أيضا تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ويتمثل الجانب الرابع في مؤشر الضعف. فتحديد المعايير البيئية والاجتماعية - الاقتصادية لقياس درجة ضعف الدول الجزرية الصغيرة ينبغي أن يُجسد الخصائص الفردية لكل دولة من تلك الدول. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان تحديد أوجه الضعف من خلال استخدام بيانات دقيقة يمكن التعويل عليها وتمثل الحالات الفعلية للدول الجزرية الصغيرة.

وفي الختام، تود كولومبيا أن تؤيد النداءات المتكررة التي وجهتها البلدان النامية - ووجهتها في هذه المناسبة الخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية - بأن يتحول الوجه الإنساني للعولمة الذي ذكرت مرارا وتكرارا في هذه القاعة إلى هدف ملموس. فالتنمية المستدامة تستدعي بالتخفيف من حدة الفقر بصورة عاجلة ويقتضي الواجب منا أن نسهم بصورة حاسمة في تحقيق هذا الهدف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بابوكار - بليز اسماعيلا جاغني، رئيس وفد غامبيا.

**السيد جاغني** (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): لا يمكن أن نغالي في التأكيد على أهمية هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن في غامبيا نتشاطر الكثير من الأمور المشتركة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أن الضعف هو السمة الأبرز لمعظم الدول الصغيرة. بيد أن ما يبعث على الارتياح أنه تم إحراز بعض التقدم في كل مجالا من مجالات الأولوية التي حددها برنامج العمل، على الرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. إلا أننا نتفق جميعا على أن جميع الجهود التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الإقليمي، تقيدها الموارد المحدودة.

ومن الحقائق الثابتة أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد انخفضت بقدر كبير. ولعل المرء يظن أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيزيد بغية دعم برامج التكيف الهيكلي الوطنية وإعادة تنظيم الاقتصاد. وحتى الآن، لم يُنظر في إنشاء آليات تعويضية من أجل البلدان التي تقوم بتنفيذ هذه الإصلاحات المؤلمة. وكما لو كانت كل هذه المشاكل غير كافية، يبدو أن حالة الدول الصغيرة قد تم تجاهلها في عصر العولمة وتحرير التجارة هذا.

والافتقار إلى رأس المال المالي والبشري يحرمنا من القدرة التي نحتاجها للاستفادة من الفرص التي تتيحها ظاهرة العولمة. علاوة على ذلك، يمثل وصول صادراتنا إلى الأسواق مشكلة كبيرة، مما يؤدي إلى أن تصبح أسعارها غير مؤاتية وإلى تعميق اعتمادنا في نهاية المطاف على دعم ميزان المدفوعات. وذلك يجعلنا ندور في حلقة مفرغة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أستشهد بالقول المأثور التالي: "الأشياء الصغيرة جميلة". نعم، الأشياء الصغيرة جميلة، ولكن صغر الحجم يمكن أن يكون أيضا مصدرا للمعاناة. فلنعمل بالتالي على مضاعفة جهودنا لئلا تحرمنا المعاناة من الجمال الناجم عن صغر حجمنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل إسماعيل شفيع، وزير الشؤون الداخلية والإسكان والبيئة في ملديف.

**السيد شفيع** (ملديف) (تكلم بالانكليزية): لقد كان من المقرر أن يقوم السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، بمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولكن، بسبب ارتباطات مُلحة، لم يتمكن الرئيس من حضور هذه الدورة. وبالتالي كُلفت بتلاوة نص الخطاب الذي كان ينوي الإدلاء به أمام الجمعية العامة.

"يقال إن التوقعات تخذلنا أكبر الخذلان حينما تكون زاخرة بالوعود. وهذا هو الأمر حقا فيما يتعلق ببرنامج عمل بربادوس والآمال التي علقتها عليه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

"إن الدول الجزرية الصغيرة النامية غادرت بربادوس قبل خمس سنوات بشعور من الرضا والأمل. وبرنامج العمل المتفق عليه في ذلك الاجتماع كان مخططا أوليا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان من المتوقع أن يتصدى في تنفيذه للعديد من التحديات التي تواجهنا على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

"وبطبيعة الحال، علقنا الكثير من الآمال على الوعود التي قطعت. بيد أنه لا يمكننا إخفاء خيبة أملنا اليوم. وقد بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا مكثفة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها. وظل تحالف الدول الجزرية الصغيرة يمارس ضغوطا كبيرة لإبقاء الالتزامات الدولية حية. إلا أن العالم المتقدم النمو لم ينجز إلا القليل مما وعد به.

"وفي واقع الأمر حدث تراجع واضح على العديد من الجبهات. فقد شهدت المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الدول الصغيرة تدهورا مؤلما، ولم يجر تلبية الاحتياجات الماسة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات. وتم تجاهل نقل التكنولوجيات الموجودة إلى تلك الدول وتطوير تكنولوجيات جديدة ملائمة للدول الصغيرة.

"والدور الهام المنوط بمنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف لم يضطلع به، ومؤتمر المانحين الذي عقد في شباط/فبراير من هذه السنة لم يسفر عن نتائج تذكر. وفي غضون ذلك، استمر تدهور البيئة بلا هوادة، ولا يزال بروتوكول كيوتو، رغم تواضعه، بدون تنفيذ. والوقت يمر بسرعة.

"ولقد بدأ العالم يواجه بالفعل الآثار المترتبة على تغير المناخ. ولعل ظاهرة النينيو الأخيرة كانت أسوأ ظاهرة من نوعها في هذا القرن، حيث تسببت في إلحاق ضرر واسع النطاق بالاقتصادات الوطنية والنظم الإيكولوجية. وفي أعقاب تلك الظاهرة سجلت أسوأ عملية تبييض للمرجان. وفي بعض الأماكن، قضي على نظم مرجانية بأكملها. والأعاصير والتقلبات الطقسية الحادة عاثت فسادا. وتضرر الملايين من الناس، وبلغت الخسائر مليارات الدولارات.

"وفي ملديف، هناك تحات للشاطئ على نطاق واسع. وانتشار المياه المالحة يؤثر على بقاء المستوطنات في العديد من الجزر. وبما أن اقتصادنا يعتمد كلية على ازدهار الموئل الطبيعي، فنحن نواجه خطرا كبيرا من الآثار المترتبة على

تدهور البيئة. وتعمل ملديف ما في وسعها لحماية سكانها. ونحن نسعى لاتباع ممارسات مستدامة في أنشطتنا الاقتصادية. وتتخذ تدابير لحماية التنوع الأحيائي في البلد والحفاظ عليه، وثمة دول جزرية صغيرة أخرى تفعل الشيء نفسه. بيد أن جميع هذه الجهود ستذهب سدى بدون اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد الدولي.

"وينبغي إنقاذ بروتوكول كيوتو، كخطوة فورية ويتعين على جميع البلدان أن تخفض بقدر كبير انبعاثات غاز الدفيئة. وقد تعرض نظام المناخ العلمي بالفعل لمستويات خطيرة من تدخل الأنشطة البشرية، وقد أصبح مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطر الآن أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي ينبغي لتوفير تكاليف تكيف تلك الدول أن يصبح أولوية عاجلة. والتخفيف من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ ينبغي أن يولى اهتماما خاصا، ولا بد من توفير تمويل جديد وإضافي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

"إن الدول الصغيرة، بوصفها المسؤولة عن قطاعات كبيرة من محيطات العالم، ينبغي أن تتلقى الدعم فيما يتعلق بحفظ وإدارة الموارد الساحلية والبحرية. ولا بد من وقف جميع الممارسات غير المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية. بل إنعلى المجتمع الدولي أن يفي بجميع التزاماته المعلنة في برنامج عمل بربادوس، حيث أن بقاءنا نفسه مهدد بالخطر.

"ورغم هذه الحقائق البديهية، أخذ العالم يقلل من الاستجابة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسبب ذلك مشاكل خطيرة بالنسبة لأقل تلك الدول نموا. ويواجه العديد منها، بما في ذلك بلدي، احتمال الخروج من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. والإجراءات الحالية التي تستخدملتقييم الحالة الإنمائية تتجاهل نواحي القصور الكامنة في الاقتصادات الصغيرة. وهناك احتمال كبير أن يؤدي إخراجنا من القائمة إلى عكس المكاسب التي حققتها تلك الدول حتى الآن.

"والعولمة تسبب تحديات جديدة للدول الجزرية الصغيرة. وينبغي عدم ترك هذه البلدان تتخلف عن اللحاق بالسوق العالمية الناشئة. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لكفالة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وفيما ندخل قرنا وألفية جديدين، يجب أن نكفل مستقبلا مستداما لكوكب الأرض. وأي شيء دون ذلك سيكون من قبيل قصر النظر وسيؤدي إلى كارثة. ويجب على الدول الغنية والمؤسسات المالية أن تقر بأن علاقة الاستدامة بالتنمية ليست علاقة ضعيفة. بل هي الخيار الوحيد الصالح للتنمية في المدى البعيد.

"ورغم أن المجتمع الدولي لم يفعل شيئا لتغيير الحالة حتى الآن، لم تضع بعد جميع الفرص لإنقاذ الأجيال المقبلة. ويجب ألا نهدر الفرص بعد الآن. فتوفير الدعم المالي والتقني من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الصغيرة ليس مهمة مستعصية.

"بيد أن تكاليف الفشل ستكون باهظة على نحو لا يمكن تصوره. ولو حصل ما لا يمكن تصوره، فسوف تكتب على ضريح دول العالم الصغيرة عبارة الرثاء البسيطة واللاذعة التالية: "لم يحدث مطلقا أن عانى هذا العدد الكبير من الدول هذه المعاناة الفادحة بسبب حاجته إلى شيء على هذا القدر من اليسر".

وقبل أن اختتم بياني، اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة وأهنئهم، وهم مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو. ويتطلع وفدي إلى العمل عن كثب مع هذه الدول الجزرية الصغيرة الثلاث للنهوض بقضية الدول الجزرية الصغيرة النامية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاتاوتيكا تيكي، وزير البيئة والتنمية الاجتماعية في كيريباس.

**السيد تيكي** (كيريباس) (تكلم بالانكليزية): تتشرف كيريباس أيما شرف بدعوتها إلى المشاركة في هذه الدورة البالغة الأهمية للجمعية العامة وإلى الإدلاء ببيان فيها. ونعرب أيضا عن التقدير والشكر للبلدان التي رحبت بنا عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

إن اعتماد إعلان بربادوس لم يمر عليه سوى خمس سنوات ونيف، والوقت مناسب حقا في هذه المرحلة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والأنشطة التي أعرب عنها وقُررت في ذلك الوقت.

وتولي حكومتي اهتماما بالغا لهذه الدورة، ولذلك السبب قررنا أن نبذل الجهد ونشارك فيها. علاوة على ذلك، يحدونا أمل في أن نعرف من العملية ما هي القرارات التي ستتخذ لتيسير وتعزيز شراكة حقة في التنمية والاستراتيجيات والبرامج دعما لمستقبل مستدام للدول الجزرية الصغيرة.

وتتنوع البيئات الطبيعية الجغرافية للدول الجزرية الصغيرة. فهناك جزر فيها نشاط بركاني كبير، وجزر مرجانية منخفضة، ولكنها جميعا مقيدة على نحو متساو في خياراتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، نظرا لصغر حجمها، وضآلة أسس مواردها الطبيعية والبشرية، وقيودها المؤسسية، وغير ذلك من الاعتبارات. وهي، فضلا عن ذلك، تتسم ببالغ الضعف في مواجهة الآثار الضارة لمشاكل الاقتصاد العالمي وتغير المناخ في العالم. ونحن في كيريباس ندرك تمام الإدراك المستقبل المحتمل للجزر المرجانية، في ضوء عواقب تغير المناخ، وارتفاع مستوى البحر. وفي هذا الإطار، يمكن استخدام درجة نجاح الجزر الصغيرة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرصد حالة البيئة العالمية. ونعتبر دائما أن الجزر الصغيرة تقع في الخطوط الأمامية في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

وتبذل كيريباس جهودا ضخمة لتهيئة الظروف التي تيسر برمجة التنمية على مسار التنمية المستدامة. ونسن الآن تشريعات بيئية إطارية لتنظيم ومراقبة آثار المشاريع الإنمائية على نظمنا البيئية الهشة ولتحديد ومراقبة مستوى التلوث في البيئة الناجم عن العديد من المصادر والأنشطة. ولكن يلزم الاستمرار في العمل بغية تنفيذ هذه التشريعات، واستحداث آليات للمعايير والإدارة والإنفاذ، ووضع تشريعات لهذه الآليات. وإن بناء القدرات لازم في هذه المجالات.

وندرك تمام الإدراك الحاجة إلى توفير بيئة أكثر صلاحية لسكان الحضر في كيريباس. وتحقيقا لهذا الغرض، حصلت الحكومة على قرض من مصرف التنمية الآسيوي لتحسين إمدادات المياه والمرافق الصحية في تاراوا الجنوبية. كما نقوم بتعزيز قسم إدارة البيئة في وزارة البيئة والتنمية الاجتماعية في كيريباس بزيادة الدوائر الملحقة به. ونشارك في الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى معالجة المشاكل المتعلقة باستنزاف طبقة الأوزون، وتغير المناخ، وفقدان التنوع الأحيائي، وإلى مراقبة تلوث المحيطات. وترتكز مشاركتنا على إدراكنا أن المشاكل البيئية العالمية تشكل شاغلا عاما لجميع الشعوب، وبأنه يمكن حسمها من خلال الاستجابة الجماعية. وإن هذا ما نرجوه.

وتبذل الجهود أيضا لتيسير العمل داخل البلدان، وهو ما يجري تنفيذه لكسب تفهم أفضل لبيئتنا، وبالتالي لضعفنا في مواجهة تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وغير ذلك من الظواهر التي يتسبب فيها الإنسان. ونحتاج إلى التعرف على واقع الحالة الوطنية وعلى الاتجاهات المحتملة في حالة البيئة العالمية، لكي نتمكن من تطوير خيارات واقعية للسياسات والتخطيط الاستراتيجي تكفل تحقيق التنمية على أساس مستدام.

وبينما نبذل جهودا للمشاركة في جميع هذه البرامج الإقليمية والدولية الهامة، ندرك بوضوح أننا نفتقر إلى الأيدي العاملة المدربة والمهارات والمعرفة التكنولوجية وأدوات التحليل المفيدة وبعض البيانات الهامة. وفي ضوء هذه الحالة، نشعر بأننا قد نفشل في رؤية بعض خيارات برامج التنمية المستدامة. وتلعب المعرفة التقليدية دورا هاما بوصفها قاعدة يُبنى عليها تقدير أفضل للنهج العلمي الأكثر تعقيدا لتفهم البيئة المحلية. وهذا هام إذا أردنا أيضا أن نتفهم التفاعل بين التنمية والبيئة. وينبغي أيضا للمعرفة التقليدية أن ترتبط ارتباطا مباشرا بفكرة الترابط بين عناصر البيئة.

وبناء القدرات، فيما يتعلق بالأيدي العاملة والمؤسسات، والارتقاء بالوعي العام، ضمانا للمشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذ البرامج، أمور لازمة إذا كان لنا أن نفي بالالتزامات التي قطعت بموجب برنامج عمل بربادوس.

وأود الآن أن أشير إلى بعض العناصر المحددة. فخيارات الاستجابة إلى تغير المناخ تتضمن إدارة المناطق الساحلية إدارة فعالة مدعومة بالأدوات والبيانات الواجبة، وتوليد الطاقة واستخدام مصادرها على نحو كفء، والتكنولوجيات الواجبة. ويجب إدماج إدارة المناطق الساحلية مع تخطيط استخدام الأراضي. وكيريباس ضعيفة في مواجهة الأحداث العنيفة، مثل

العواصف العارمة والأعاصير. وتتعرض بعض الأراضي للإغراق، وإن التوثيق الكامل والجمع المنتظم للمعلومات المتعلقة بهذه الأحداث سيساعدانا على أن نفهم نظام المناخ وضعف الجزر المرجانية فهما أفضل. وسنسلط الضوء على احتياجاتنا في هذه المجالات.

من المعترف به أن المشاكل المتصلة بالتخلص من النفايات تشكل قيدا خطيرا على التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للمناطق الحضرية. ففي هذه المناطق تكون النفايات مكشوفة، وتنتقل مع مجرى النهر لتتسبب في تلوث مستجمعات المياه الجوفية المحدودة في المناطق الصناعية والمناطق التي تقطنها أعداد كبيرة من السكان، وجعل المياه القريبة من الشواطئ غير صحية. وينبغي تقصي فرص إعادة استخدام نفايات أكثر تنوعا، وتيسير الاستثمار في تلك المجالات. وستنتفع كيريباس من التكنولوجيات الموجودة لمعالجة النفايات، والتخلص منها، وإدارتها، ولإصلاح مستجمعات المياه الجوفية الملوثة. وهناك حاجة إلى إنشاء نظام لإدارة ومراقبة تلوث المحيطات من جراء السفن والمصادر الأرضية، بالإضافة إلى الأدوات والمعلومات اللازمة.

والموارد الساحلية والبحرية عناصر رئيسية في نظم مقومات الحياة للجزر الصغيرة، ولا سيما الجزر المرجانية. وهذه تتضمن الموارد الحية وغير الحية. وهي عناصر خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية، وقد أشرت إلى احتياجاتنا في ذلك المجال. ولكن، إلى أن نكتسب خبرة في تطوير وتنفيذ هذه الخطة، لن نتمكن من التنبؤ بحدوث فجوات، وبالتالي ينبغي استكمال الخطة ببرامج مناسبة أخرى في إطار عنصر الموارد الساحلية والبحرية لبرنامج عمل بربادوس.

إننا نؤيد المبادرات المطروحة بهدف إدارة الموارد البحرية على نحو أفضل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. إن مصالح الجزر الصغيرة بوصفها مالكة للموارد الواقعة داخل مناطقها الاقتصادية الخاصة ظلت مهملة منذ مدة طويلة، وإن حصولها من الدول التي تصيد الأسماك في المياه البعيدة على نصيب عادل من العوائد التي تجنيها تلك الدول له ما يبرره.

إن قلة المياه الجوفية في جزر كيريباس المرجانية وسهولة تلوثها تندرجان بين القيود الرئيسية على التنمية المستدامة. ومن الضروري توفير التكنولوجيات والهياكل الأساسية لزيادة تجميع مياه الأمطار، وإصلاح مستجمعات المياه الجوفية الملوثة، وحماية إمدادات المياه، وتحسين شبكات إمدادات المياه في المناطق الحضرية. والمطلوب أيضا خطط للإدارة الفعالة للمياه.

إن عدم كفاية إمدادات مياه الشرب لدينا يزيد من حدة نقص المياه خلال أية فترة طويلة بدون أمطار. لذلك فإن محطات إزالة ملوحة المياه تكتسي أهمية أساسية. الأرض محدودة جدا وهناك منافسة متزايدة على استخدامها لأغراض الاستيطان البشري والبنى الأساسية والخدمات العامة. ويشجع نظام الملكية التقليدية حق الأفراد في استخدام أراضيهم كما يريدون. وهذا يضع قيودا على استخدام الأرض على أساس مستدام. وتحتاج المناطق الحضرية أيضا بوجه خاص إلى التخطيط المالي والأدوات التكنولوجية وبناء القدرة. وتدعو الحاجة إلى توفر البيانات عن الخصائص الطبيعية والطوبوغرافية للجزر المرجانية ووضع برنامج للتوعية العامة لاجتذاب دعم المجتمع ومشاركته في تدابير التخطيط المالي.

إن اعتماد كيريباس على أنواع الوقود الأحفوري لأغراض التنمية سيظل مستمرا. ولكننا واعون أيضا بضرورة أن نبذل ما في وسعنا للتخفيف من آثار تغير المناخ. وينبغي لمصادر الطاقة ونوع التكنولوجيا المستخدمة واستخدام الطاقة، أن تكون كلها ذات فاعلية. وينبغي بذل المزيد من الجهد في الأبحاث المتعلقة باستحداث تكنولوجيات أكثر كفاءة وسليمة بيئيا، بما في ذلك تكنولوجيات مبسطة تلائم الاستخدام في الجزر المرجانية. ومن الضروري أيضا ابتكار آليات لجذب الاستثمارات في هذه المناطق.

وينبغي إجراء تقييم لحالة التنوع البيولوجي والموارد البيولوجية. وينبغي إجراء أبحاث عن التركيب الوراثي لبعض الأنواع البيولوجية ذات القيمة في العلاج التقليدي. وينبغي تشجيع برامج الحفظ والإدارة لحماية الأنواع البيولوجية التي تواجه الخطر وتعزيز أداء النظام الإيكولوجي.

وتعرب حكومتي عن عرفانها للمساعدة التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لجهدنا الساعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشدد هنا على أن بناء القدرة في غاية الأهمية. ويمكن أن يعزز هذا من خلال تدريب المواطنين، وبرامج التوعية العامة، وزيادة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، في البلد وعبر المنطقة معا، وتحسين تدفق المعلومات وتبادلها،

والتفاهم على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. ونحتاج أيضا إلى تعزيز الاستخدام الأمثل للمعلومات التكنولوجية والعلمية في وضع وتنفيذ البرامج والسياسات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاك لويس بواسون، رئيس وفد موناكو، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية.

**السيد بواسون** (موناكو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية. وتلك البلدان ترحب بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مشاكل معقدة وصعبة وذات طابع خاص في أغلب الأحيان. وتعاني من أوجه الضعف والقيود بسبب صغر حجمها وعزلتها الجغرافية وهشاشتها الإيكولوجية وضعفها إزاء تغير المناخ. وهذه الخصوصية، التي أقرها جدول أعمال القرن ٢١ ووكدها برنامج عمل برنادوس على النحو الواجب، تؤثر كثيرا على تنمية هياكلها الأساسية وفعالية وتكلفة الاتصالات والنقل. ومواردها عموما ليست متنوعة، مما يضطرها إلى التخصص في أنشطة غير مؤاتية اقتصاديا تمنعها من الاستفادة من الاقتصادات الكبيرة. وهي تعتمد بصورة مفرطة على التجارة الدولية. ونتجت عن هذا درجة غير عادية من الضعف، زادت في العديد منها نتيجة للعولمة وتحرير التجارة.

وهذه البلدان عموما لا تستطيع مقاومة الهزات الاقتصادية التي تحدث فيما وراء شواطئها، مثل التي تسببها تقلبات أسعار السلع. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب الآثار السلبية لتحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعض هذه الدول عرضة لضغوط ديموغرافية شديدة؛ ويملك العديد منها قدرا ضئيلا من موارد المياه العذبة المتجددة. ويملك العديد منها موارد طبيعية معتبرة، وخاصة أنواعا متنوعة من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

إن العملية التي أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة، المعقود في ريو دي جانيرو، استهدفت تشجيع قيام شراكة عالمية للمساعدة في الحفاظ على الأرض للأجيال المقبلة. وتسهم بعض الدول الجزرية الصغيرة إسهاما هاما في إدامة حيوية العالم في العديد من الجوانب الرئيسية. فبالإضافة إلى تنوعها البيولوجي، تمثل النظم الإيكولوجية لشعابها المرجانية المعادل البحري للغابات المدارية، وتضطلع بدور ذي أهمية مماثلة في المحافظة على التوازن البيولوجي الحساس على الأرض. ومن سوء الطالع أنها من بين النظم الإيكولوجية التي تواجه أخطر التهديدات. وينبغي لحماية وحفظ الشعاب المرجانية بصورة فعالة أن يشغلا المجتمع الدولي بأسره وأن يؤديا إلى دعم مبادرة الشعاب المرجانية الدولية.

وتحتوي المساحات البحرية الهائلة التي تغطيها المناطق الاقتصادية الخاصة التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية أضخم الأرصدة السمكية المتبقية التي لم تستغل على نحو مسرف بعد. والاحتفاظ بهذه الأرصدة في صحة جيدة واستغلالها على نحو مستدام لهما أهمية بالغة.

وتضطلع السياحة بدور اقتصادي ذي أهمية خاصة؛ وبالتالي ينبغي لها أن تكون مستدامة، ويجب أن يأخذ تشجيعها وإنماؤها وإدارتها في الاعتبار عوامل الضعف العديدة في هذه الدول الصغيرة.

وترحب البلدان المنتمية إلى المجموعة الناطقة بالفرنسية بالأنشطة التي اضطلعت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ برنامج عمل برنادوس. وقد أحرزت تلك الدول تقدما ملحوظا في تنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة من خلال الأنشطة الوطنية والإقليمية. ويصح نفس القول عن منظماتها الإقليمية. ولكنها محدودة فيما يمكن أن تقوم به. وإن تفاقم مشاكلها البيئية والاقتصادية ناتج عن أحداث خارج نطاق سيطرتها إلى حد كبير.

وترى وفودنا أنه يتعين علينا أن نعزز الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بوجه عام بغية تنفيذ برنامج عمل برنادوس على نحو فعال. إذ أن الموارد المالية والبشرية والطبيعية لهذه الدول، عموما، محدودة للغاية. وهذه البلدان، بتنفيذ استراتيجياتها للتنمية المستدامة تنفيذا كاملا، يمكن أن تنتفع من زيادة الموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، التي

كان لانخفاضها في السنوات الأخيرة تأثير على تنميتها المستدامة.

ومن أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي العالمي السريع التغير، حيث تعني زيادة الاعتماد المتبادل بين الأفراد وجود قيم والتزامات مشتركة في مجال تشجيع التنمية البشرية للجميع، نحتاج إلى التضامن والشراكة الإنسانيين، اللذين يمثلان عاملين أساسيين لتماسك المجتمع وكذلك للنمو الاقتصادي. ولا بد من توافر إمكانية الحصول على الموارد الكافية وعلى طائفة عريضة من الخدمات الإعلامية والمادية، بما في ذلك الاتصالات المعقولة التكلفة والنقل، وهي أشياء مفتقرة بوجه عام في هذه الدول الجزرية الصغيرة.

وفي اعتقادنا إننا لكي نلبي هذه الاحتياجات بطريقة مرنة وفعالة، فإننا بحاجة إلى تجديد التزامنا ووعودنا التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر بربادوس. ونحن بحاجة لتعزيز وتطوير برامج المساعدة التقنية القائمة وأن ننشئ برامج حيث يكون ذلك ملحا وضروريا.

التجارة الدولية وشروط التبادل التجاري أمور حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي من بين أكثر المعتمدين على التجارة. وينبغي أن تضع المنظمات الإقليمية والدولية المناسبة في اعتبارها ما تتسم به هذه الدول من طبيعة خاصة عندما تقيم الآثار المترتبة على تحرير التجارة والعولمة. ونحن بحاجة أيضا لأن نضع في اعتبارنا ضعف تلك الدول اقتصاديا في إطار المفاوضات التجارية الإقليمية والدولية. ويجب أن ينظر إلى أحوالها بعين الاعتبار في المرحلة المقبلة من المفاوضات التي تعقد تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إمكانية منحها معاملة تفضيلية خاصة حسب الاقتضاء. وهنذه الدول بحاجة إلى دعم فعال يساعدها على تحسين قدراتها وتعزيزها في مجال التجارة الدولية. ونحن بحاجة إلى أن نشجع بقوة الاستخدام الواسع النطاق لمقياس الضعف الذي يمكن أن يكمل المعايير الأخرى المستخدمة لدى اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إعطاؤها معاملة تفضيلية.

كذلك فإن إيجاد نظام أفضل للإنذار المبكر أمر حيوي من أجل التقليل إلى أقصى حد من الدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية. ومن الضروري للغاية أيضا أن نحسن مراكز معالجة المياه بعد استخدامها، كما ينبغي إيلاء أولوية أعلى لهذه المسألة المتعلقة بمختلف مصادر التمويل على المستوى الوطني والمتعدد الأطراف والثنائي. وفي ضوء إلقاء النفايات وتلويث مياه الجزر والمناطق الساحلية لهذه الدول، ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات دولية أكثر شدة ضد السفن الأجنبية التي تلوث مياه سواحلهم. فالإجراءات الوطنية وحدها ليست كافية. وينبغي أن تكمل الإجراءات الإقليمية والدولية السياسات الوطنية.

وينبغي أن تعمل المنظمات الإقليمية والدولية في تعاون وثيق مع الحكومات لتنظيم حركة المواد والنفايات الخطرة والمشعة ونقلها. وينبغي احترام حق الدول الجزرية الصغيرة في حظر أو تنظيم استيراد النفايات الخطرة بما يتفق مع القانون الدولي. ويعد وضع برنامج إقليمي ودولي فعال لتعزيز القدرة على إعداد تشريعات بيئية مناسبة وتطبيقها مسألة ملحة تتسم بأهمية كبرى.

وإذا انتقلنا إلى مسألة الحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن المجتمع الدولي مسؤول عن الحفاظ على الشعاب المرجانية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ضد التلوث والتآكل والترسيب، بطريقة فعالة أفضل مما هي عليه الآن.

والدول الجزرية الصغيرة النامية، حسبما بينت في اجتماعها الأخير مع المانحين الذي عقد في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٩، عقدت العزم على تحسين طاقاتها الفاعلة. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدتها لاستحداث مختلف الآليات لمعالجة هذه المشكلة وما يرتبط بها من مسائل تتعلق بنقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة، عند الاقتضاء، من أجل تطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيات المحلية.

وموارد المياه العذبة ثمينة للغاية بالنسبة لهذه الدول. فالخطر يتهددها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وتذبذب سقوط الأمطار، والتلوث والإفراط في الاستعمال. ولذلك فإن غالبية هذه الدول بحاجة إلى تعاون دولي وإقليمي مستمر لمساعدتها على وضع خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه العذبة وتنفيذ تلك الخطط.

ويعني تنفيذ برنامج عمل بربادوس بنجاح إيجاد تعاون فعال وشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع وضع احتياجات وأولويات الدول المعنية في الاعتبار.

ولتحقيق ذلك الهدف يتعين على الأمم المتحدة مواصلة العمل كمحفز. ولقد أعلنت الدول الجزرية الصغيرة النامية على الدوام أنها مسؤولة مسؤولية أساسية عن تنمية نفسها. وهي تواجه تحديات خطيرة، مما يجعل من التضامن الدولي أمرا حتميا. ويكرر أعضاء مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية التأكيد على دعمهم لبرنامج عمل بربادوس ورغبتهم في مساعدة هذه الدول على تنفيذ استراتيجياتها للتنمية المستدامة بالكامل. وعلينا أن نعمل معا وأن نضاعف جهودنا لكي نجعل تنفيذ برنامج العمل أمرا ميسورا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنوسينشيو آرياس، رئيس وفد اسبانيا.

**السيد آرياس** (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أرحب في منظمتنا بجمهوريتي كيريباس وناورو وبمملكة تونغا.

وأود أن أبرز ارتياح حكومتي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وأود أن أشدد على العوامل التي تميز هذه المجموعة من الدول التي تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. فظواهر مثل العولمة وزيادة السياحة والكوارث الطبيعية يجدر بنا أن ندرسها دراسة تفصيلية لنعرف كيف تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية ومدى الاهتمام الذي ينبغي أن نوليه لها حتى يمكن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لسكانها.

وعلينا أن نلاحظ أن الطريق ما زال طويلا أمامنا من العمل. وأود أن أشدد على المسائل التالية.

أولا، علينا ألا ننسى أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل ينبغي أن يظل القضاء على الفقر والنهوض برفاه السكان. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد على أهمية إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل حاسم في القرارات التي ستتخذ.

وعولمة الاقتصاد العالمي حقيقة لا رجعة عنها. وهذه الظاهرة، بكل ما تحمله من تأثيرات إيجابية واضحة على النمو الاقتصادي، تنطوي مع ذلك على مخاطر لا يمكن تفاديها بالنسبة للدول التي يمكن أن تظل مهمشة بسبب صغر حجمها. وتدرك اسبانيا المشكلات التي يواجهها كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية عندما تعتمد على سلعة أو سلعتين فحسب في التصدير، والتي تخضع لتقلبات الأسواق الدولية. ومن المهم للغاية اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية ذلك الدخل الذي هو الأساس لتنميتها. واتفاقية الاتحاد الأوروبي وهي اتفاقية لومي صك أساسي لصيانة الموارد المستمدة من هذه الصادرات. ولذلك فإن تيسير وصول هذه المنتجات إلى أسواقنا الوطنية أمر جوهري للغاية.

ولكن، جنبا لجنب مع هذا التغير الاقتصادي، هناك تغيرات أخرى ستكون لها عواقب وخيمة على مستقبلنا، وعلى وجه الخصوص مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنني أشير إلى التغير المناخي وآثاره.

وإن على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لاتخاذ خطوات لمنع التدهور المناخي، الذي يهدد الجهود الإنمائية للدول الجزرية تهديدا خطيرا. وأؤكد هنا أهمية وضع تدابير لخفض الكوارث وتخصيص الموارد المالية لتخفيف آثارها. وخلال اجتماع المانحين الذي عقد مؤخرا، سرّنا أن نرى مشاريع وطنية وإقليمية عديدة تتناول هذه المسألة. وسلطات بلدي تدرسها باهتمام بالغ.

أود أيضا أن أتناول أهمية السياحة. إن لأسبانيا تجربة طويلة في هذا المجال لأنها مقصد سياحي كبير. وأثر تنمية السياحة يمكن أن يكون حساسا فيما يتعلق بتوفير المياه العذبة، وزيادة الطلب على الطاقة، وزيادة الأعباء على البنية الأساسية لبلد المقصد والنتائج الاجتماعية - الثقافية. علاوة على ذلك، غالبا ما تترك بنية صناعة السياحة الدولية معظم المنافع الاقتصادية التي تولدها في بلد السائح الأصلي أو في أيدي شركات كبيرة متعددة الجنسيات، مما يمنع بالتالي الدول الصغيرة من جني كل المنافع المرغوب فيها من هذا النشاط. ولذلك تؤيد أسبانيا السياحة المستدامة التي تحترم البيئة والقائمة على علاقات اقتصادية مرضية بشكل متبادل.

أود أن أختتم بذكر مسألتين تثيران اهتمام أسبانيا الخاص. وأشير إلى النقل البحري الدولي للنفايات المشعة وإعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة. إن أسبانيا تعترف بمشاعر القلق المتعلقة بنقل النفايات المشعة - بكل ما ينطوي عليه من مخاطر بالرغم من التدابير الوقائية المتخذة، ونحن ندرك مبادرة الجماعة الكاريبية لإعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة من أجل الوفاء بالسمات الخاصة بذلك البحر. وأسبانيا مستعدة للتعاون بشأن الأمرين كليهما لإيجاد الحلول التي تفي

بتلك الشواغل كلها، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

من الواضح أننا لن نتمكن من إحراز تقدم في تحقيق أهداف برنادوس إلا عن طريق تعاون دولي قوي يُلتزم به. وأسبانيا مستعدة للمشاركة بنشاط في هذا الجهد وراغبة فيه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دوري غولد، رئيس وفد إسرائيل.

**السيد غولد** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن الرابطة بين دولة إسرائيل والدول الجزرية الصغيرة النامية تتجاوز روابط الصداقة التي تربطنا بالعديد من هذه الدول، وهي أوسع نطاقا من شبكة المشاريع والمبعوثين التي رسخت جذورها في الدول الجزرية الصغيرة في أنحاء العالم. وهي هكذا لأننا نتشاطر مع هذه الدول مبدأ أساسيا: إننا نؤمن بأن الحاجة إلى الوفاء بمطالب التنمية، وإلى دعم مواردنا الطبيعية المحدودة جدا تتجاوز الحدود وتربط البشرية في مجموعها في كفاح من أجل الاستفادة من النظام الايكولوجي على أحسن وجه.

إن الدول الجزرية الصغيرة جزء لا يتجزأ من ذلك النظام، ووضعها هذا يزداد تأكيدا بينما يقترب هذا القرن من الانتهاء. وبعضها خطا خطوات كبيرة في مجال السياحة وعلم المجتمع العالمي الكثير الذي لم يكن يعلمه من قبل، حتى وهي تتخذ تدابير متأنية لمعالجة الأضرار التي تلحقها الطبيعة. والبعض الآخر يواجه تحديات مباشرة في مجال التنمية المستدامة، التي تعد تحدياتها صغيرة مقارنة بالتحديات البيئية الأكبر التي تواجهنا جميعا في هذا المجال. ويجب أن يكون مفهوما أن نجاحات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في الواقع نجاحاتنا، والمشاكل والمعضلات التي تواجهها هذه الدول هي في الحقيقة مشاكلنا ومعضلاتنا أيضا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بهذه الحقيقة كما اعترف بها منذ خمس سنوات، بعقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في برنادوس.

وإسرائيل، على وجه الخصوص، يمكن أن تكون لها علاقة بالأمور الكثيرة التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة. إننا بالمثل، كدولة ساحلية صغيرة إلى حد كبير وذات موارد طبيعية قليلة اضطررنا أن نكافح لإيجاد طرق خلاقة لجني الفوائد، وأيضا لمواجهة الأخطار الخاصة بساحل البحر لا يمكن التنبؤ بشأنه، ولتغيرات في المناخ ولتحقيق التوازن بين مستودعات المياه الجوفية بينما نحافظ على قاعدتنا الزراعية الأساسية.

ومما له أهمية أكبر أننا جعلنا مهمتنا الوطنية توسيع نطاق شبكة التعاون وتشاطر التكنولوجيا في أنحاء العالم، للوفاء باحتياجات التنمية المستدامة. وهذا يتضح على أحسن وجه في المهام التي نؤديها في الجزر الصغيرة حول العالم، حيث تقوم إسرائيل بأعمال وتتخذ خطوات للوفاء ببرنامج عمل برنادوس نصا وروحا على حد سواء. ومركز "ماشاف" وهو مركز إسرائيل للتعاون الدولي، مخصص لوضع أفضل ما لدى إسرائيل من وسائل وخبرة في خدمة جهود التعاون مع الدول الأخرى. وقد استفاد مئات المتدربين من الدول الجزرية الصغيرة، وعلى وجه الخصوص في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من دورات "ماشاف" وبخاصة في التنمية الزراعية والريفية، وأيضا في الإدارة والتنمية الريفية وسلسلة من الدورات التدريبية الميدانية.

في الوقت نفسه، ينتشر خبراء إسرائيليون في شتى أنحاء العالم ويشرفون على تنفيذ مشاريع لاقتسام المعلومات في دول جزرية صغيرة نامية عديدة. وإسرائيل في الواقع، رائدة عالمية في استخدام تحلية المياه للوفاء باحتياجات الري الخاصة بالمناطق الساحلية مثل الجزر الصغيرة. وعلى سبيل المثال، أعيرت خدمات خبير زراعي إسرائيلي في بعثة مدتها خمس سنوات لدول جزرية في المحيط الهادئ. وفيما يتصل بهذا العمل قام خبير إسرائيلي معروف في زراعة الموالح ببعثة مدتها سنتان في بابوا غينيا الجديدة. وأقيمت حلقات دراسية ميدانية في دول جزرية صغيرة في منطقة البحر الكاريبي وفي مناطق أخرى.

هناك مجال آخر له أهمية خاصة بالنسبة لبلدي هو الإغاثة من الكوارث. وهو لا يقل أهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. على سبيل المثال، أرسلت إسرائيل فريقا طبيا خاصا، مع ٣٠ ٠٠٠ دولار تقريبا كمعونة إلى بابوا غينيا الجديدة، في أعقاب أمواج مدّية عاتية ضربت الساحل الغربي في عام ١٩٩٨ بسبب زلزال وقع تحت سطح الماء، وألحقت دمارا أزهق أرواح ٧٠٠٠ فرد تقريبا. وقد هرع فريق إسرائيلي فورا إلى الموقع، وانضم إلى فريق المستشفى المحلي وبرامج الإغاثة

الطويلة الأجل. وعلى هذا المنوال، أرسلت إسرائيل معونة وفرقا إلى دول مثل سانت كيتس ونيفيس التي أصابها الإعصار جورج.

إن إسرائيل تتمتع بعلاقات خاصة تتسم بالثقة وحسن النية المتبادلين مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد انعكس هذا مؤخرا في العام الماضي، عندما أرسلت إسرائيل فريقا خاصا من شركة "ميكوروت" للمساعدة في إصلاح الضرر الذي ألحق بإمدادات ميكرونيزيا للمياه نتيجة لظاهرة النينيو.

لكن الروابط بين إسرائيل والدول الجزرية الصغيرة النامية تتجاوز التكنولوجيات الزراعية. وقد بدأنا مشاريع مشتركة مع عدد من الدول في مجالات مثل الطب والتعليم والإدارة. ولا تزال هناك إمكانية عظيمة للمزيد من التعاون. وقد استحدثنا، على سبيل المثال، دورة جديدة في الأرصاد الجوية الزراعية، نأمل أن نوفرها بشكل خاص لطلاب من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونود أيضا أن نعزز دورنا في المؤتمرات والتجمعات العالمية التي تتناول المسائل الجماعية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن موجودون هنا اليوم، ليس بوصفنا دولة تتشاطر الكثير مع الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، وإنما لأننا نؤمن إيمانا قويا بالأهداف المشتركة للمجتمع العالمي الرامية إلى تلبية احتياجات التنمية المستدامة. ونقدم إسهاماتنا كأمثلة على ذلك المبدأ. والتضحيات والإنجازات والقيمة المحتملة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتخطى الحدود والمحيطات. ولا بد لنا من أن نفعل الشيء نفسه.

واسمحوا لي أن أضيف فحسب أننا نشهد الآن استقلال المزيد من الجزر الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، ولعل هذا الاستقلال في نهاية هذا القرن يدلل أفضل دلالة على نهاية عملية طويلة لإنهاء الاستعمار. فخلال تلك العملية التي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية، أقدمت عدة دول مستقلة حديثا هنا في الأمم المتحدة على إنشاء تحالفات دبلوماسية معادية لدولة إسرائيل.

واسمحوا لي أن أقول هنا أنه يحدوني الأمل في أن تكون تلك الحقبة قد انتهت. إننا ندخل الآن قرنا جديدا حيث تحالفات الماضي واعتباراته يجب أن تتغير. ولم نعد نعيش حقبة الحرب الباردة. ولم نعد نعيش حقبة نرى فيها أن اعتبارات منتجي الوقود الأحفوري ستؤثر تأثيرا أساسيا في مستقبل الاقتصاد العالمي. ونحن ندخل حقبة ستكون فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات عبر التوابع وتكنولوجيا المعلومات المصدر الكبير لتحقيق الثراء الدولي. فلنبن معا تحالفا جديدا من البلدان النامية يسعى إلى العمل مع دولة إسرائيل من أجل تحقيق مستقبل أفضل وقرن أفضل.

وأود أن أقول لأعضاء الجمعية العامة ما يلي: قفوا إلى جانبنا في المستقبل؛ ودولة إسرائيل ستقف إلى جانبكم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.